مشروع تخفيف النزاعات حـول الموارد
برنامج الامم المتحدة الأنمائي السودان

استقرار الرحل في الســـــودان:
التجارب، الدروس والمستقبل.

المستشارين:
بروفسير: محمد عثمان السماني
دكتـــــور: علي عبدالعـــــزيز.

يونيو ، ٢٠٠٦م

المحتويات

التفاصيل	رقم الصفحة
القسم الاول : مقدمـــة	
١-١: دوافع أجراء الدراسة	٥
١-٢: تعريف البداوة (الرحل)	٧
١-٣: الرحل فى السودان	٨
١-٤: الدور الأقتصادى للرحل	١٠
١-٥: قيود ومعوقات النظام الانتاجى للرحل	١٠
١-٦: استقرار الرحل ، كتوجه تنموى	١١
القسم الثانى : تجارب استقرار الرحل بالسودان	
٢-١: تنظيم	١٤
٢-٢: الاستقرار المخطط بالمشاريع المروية	١٤
٢-٢-١: الحالة (١) استقرار الرحل فى مشروع حلفا الجديدة	١٤
تقييم عام	١٨
٢-٢-٢: الحالة (٢) استقرار الرحل فى ٣ مشاريع مروية	٢٠
أ) مشروع حلفا الجديدة (١٩٦٢)	٢٠
ب) مشروع السوكى (١٩٧٢)	٢١
مشروع الرهد (١٩٨٠)	٢١
تقييم عام	٢١
٢-٣: الاستقرار التلقائى بالمشاريع المروية	٢٢
٢-٣-١: الحالة (١) مشروع الجزيرة	٢٢
تقييم عام	٢٣
٢-٣-٢: الحالة (٢) مشروع دلتا طوكر والقاش	٢٤
٢-٤: الاستقرار فى الأراضى المطرية	٢٦
٢-٤-١: الحالة (١) مشروع استقرار الأمرار والبشارين	٢٦
تقييم عام	٢٨
٢-٤-٢: الحالة (٢) تجارب الاستقرار التى استهدفت البجا فى القطاع المطرى	٢٩
(٢)-١: فى همشكوريب بواسطة الشيخ على بيتاى	٢٩
(٢)-٢: فى مشاريع زراعية بمنطقة القضارف ١٩٤٨ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢.	٢٩
تقييم عام	٣٠
٢-٤-٣: الحالة (٣) استقرار الشكرية	٣١
تقييم عام	٣٢
٢-٤-٤: الحالة (٤) الاستقرار بمشروع جريح السرحة الرعوى (١٩٦٩-١٩٨٤)	٣٣
تقييم عام	٣٤
٢-٤-٥: الحالة (٥) مشروع استقرار المسيرية الحمر بمنطقة المجلد	

(١٩٦٩-١٩٨٤)	٣٥
تقييم عام	٣٧
٢ ٤ ٦: الحالة (٦) مشاريع الاستقرار بمشروع غرب الساقنا (١٩٧٨-١٩٨٩)	٣٨
تقييم عام	٣٩
٢-٤ ٧: الحالة (٧) مشروع جريجخ لتطوير المراعي وتقليل انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.	٤٠
تقييم عام	٤٣
٢ ٥: المؤتمرات الوقائية – اقليم كردفان (في فترة السبعينات و الثمانينات)	٤٤
تقييم عام	٤٧
٢ ٦: الدروس المستفادة من الحالات التي جرى استعراضها	٤٧
القسم الثالث: الحقوق المعترف بها للرحل	
٣-١: منظور الاستقرار	٥٠
٣-٢: الاتفاقية (١٠٧)	٥١
٣ ٣: أهداف التنمية للألفية الثالثة	٥٩
٣-٤: انحياز ضعيف في مجالي الاتفاقية و أهداف الالفية	٦١
القسم الرابع: عرض ونقاش فكرة استقرار الرحل	
٤-١: تأطير الفكرة	٦٢
٤-٢: تقييم ناقد للفكرة	٦٣
٤ ٣: ردود فعل مشابهة من سمنار عقد بشيراز / ايران ١٩٧٤	٦٥
٤ ٤: عوامل اجتماعية وثقافية يدفع بها الرحل	٦٧
القسم الخامس : ادماج الرحل	
٥-١: في ضوء الدروس المستفادة	٧٠
٥-٢: أساسيات الدمج	٧٢
٥ ٣: ثلاثة حالات لامثلة دمج	٧٣
٥ ٣ ١: الحالة (١) الاتحاد السوفيتي	٧٣
٥-٣-٢: الحالة (٢) التعاونيات الرعوية في الجزائر	٧٤
٥ ٣-٣: الحالة (٣) منغوليا	٧٥
٥-٤: الحاجة الى منهاج تخطيطي	٧٨
القسم السادس: التغيرات الجارية وسط الرحل وتوصيات	
٦-١: حصر هذه التغيرات	٧٩
٦ ٢: بعض من المبادئ المرشدة.	٨٥
المراجع (باللغة)	٨٨

القسم الاول

مقدمة

١-١: دوافع اجراء الدراسة :

يمكن ايجاز الاسباب وراء تناول الرحل وقضية استقرارهم ، فى انهم :

أ) يشكلون جزءاً مقدراً من سكان السودان – حسب التعدادات المختلفة.

ب) يساهمون بفاعلية فى اقتصاديات أقاليم القطر ، وفـــــى الاقتصاد القومى.

ج) دورهم فى السياسة على المستويات المحلية ، وعلى المستوى القومى .

د) تاثيرهم القوى على البيئات التى يعيشون فيها، لاعتمادهم على الموارد الطبيعية من مراعى ومصادر مياه ولتفاعلهم الاقتصادى والاجتماعى مـــع هذه البيئات وما حولها.

هـ) كونهم مؤخرا : فى قلب الصراعات الدائرة حول استخدام الموارد وافرازاتها الاجتماعية والامنية.

و) لاحتياجاتهم الانسانية الخاصـــة ، ولضـــرورات اقتصادية واجتماعية على مستوى القطر.

ز) واخيراً ، لما اتصل بهم دوماً من نقاش حول " **مسالة استقرارالرحل**" وهـــى قضية قد شغلت حيزاً قـــىاستاثيجيـــات الحكـــومات المتعاقبة ، وفى السياسات على مستوى الرأى العـــام عند ذوى الأهتمام ، لاعتقاد الكثيرين ان فى استقرارهم العلاج الناجع لانهاء تخلفهم.

كما سنرى ، أن للسودان تجارب ثرة حول استقرار الرحل، تكونت فى الحقب المختلفة، ومنها ما طرح كفكسر ، وجـــرى حولـــه النقاش فى مؤتمرات وورش عمل وسمنارات. غير أنها، وكحال الجهد الفكرى فى العديد من المجالات ، ظلت نتائجها مبعثـــرة وغير مستفاد منها، بسبب الضعف المؤسسى العام وعدم استقرار هياكل الحكم وتقطع سير البحوث ، وسوء التخطـــيط ، وعـــدم وجود كيان تو شمول يعنى بتطوير الرحل.

من أهداف الدراسة وطرح نتائجها فى هذه فى **ورشة قومية**، أن تصل عبر التحاليل والتقييم، الى خطوط عريضة ، تقود الى عمل مستقبلى لتحسين حياة الرحل. ونحو ذلك إتبع البحث الخطوات التالية :

أ) عرض تجارب استقرار الرحل التى جرت فى البلاد تحت نمطين : استقرار مخطط ، واستقرار عفوى أو تلقائى .

ب) اخضاع هذه التجارب للتقييم واستخلاص العبر والدروس من مجرياتها، والاستفادة من ذلك فيما يقتـــرح من افكار مستقبلية.

ج) تناول فكرة " استقرار الرحل" بطرحها لنقاش مستفيض تأسيساً على المادة المتوفرة ، كانت توثيقا لتجارب فى مجالها أو استعراضا لنقاشات جرت حولها فى تجمعات علمية (مؤتمرات ، ورش عمـــل ، ســـمنارات، الخ...) ، انعقدت فى هذا الخصوص : داخل وخارج القطر.

وبما أن من النتائج التى خرجت بها التجمعات المشار اليها، البحث عن بدائل لمنحى استقرار الرحل، ومن ذلك قبـــول الرحـــل بظروفهم، ودمجهم فـــى مسار التنمية لقومية: من خلال تطويرهم ككيانات لها سماتها، تبنت الدراسة توجها، يحقق هذا الدمج ، واوضحت معالمه ، كمساهمة رئيسية نحو المـــعى لتحقيق مستقبل أفضل للرحل.

١-٢: تعريف البداوة (الرحل):

ليس هنالك تعريف متفق عليه لمصطلح " رحل أو بدو". والتعاريف السائدة تفاوتت فى مضامينها من قطـــر لأخـــر . وبـــصورة مجملة ، يطلق المصطلح على المجموعات ، التى لسبب أو لأخر ، تتحرك بصورة دائمة وفقا لضرورات حياتية ، أهمها عندها ،

الحصول على الكلأ والماء لحيوانات التي تربيها . والرحل أو البدو تحت هذا التعريف يتنقلون بصورة دائمة وراء حيواناتهم ، وليست لهم مساكن ثابته ، وهم عادة لا يمارسون الزراعة الا في حالات استثنائية. وفي السودان يعتمد كل الرحل على تربية الحيوانات ، وتختلف الانواع التي يربونها حسب ما تمليه الظروف البيئية ، مع وجود مجموعات من بينهم ، لهم زراعات صغيرة في أماكن محددة أو على مسارات ترحالهم ، ويكون اعتمادهم في المعيشة والدخل على العائد من حيواناتهم. ومع البدو الخلص ، نجد مجموعات يكون حراكهم موسمياً ولاماكن محددة وهؤلاء يعرفون بشبه البدو أو شبه الرحل **Semi-nomads:** ، كما نجد مجموعات تتبع ما يعرف بالنقلة : **Transhumance** ، وهؤلاء لهم مقرات سكنية ثابتة ، يأتونها حسب مواسم الرعي خلال السنة ، لضمان توفير العلف والماء لحيواناتهم ، ومنهم من يمارس الزراعة بصورة دائمة.

أما مصطلح قبيلة أو قبلي ، والتي عادة ما تلتصق بالمجموعات الرعوية ، فهي لأناس من عنصر واحد ، يسكنون تقليديا في منطقة جغرافية محددة ، وقد يكون بعضهم أستقر ، والبعض الأخر ظل بدويا. وفي اغلب الأحيان توجد علاقة لصيقة بين الرحل وأقاربهم المستقرين. والاستقرار عند من اخذوا به ، خاصة في الماضي ، قد لايستمر بصورة دائمة ، حيث أن بعض الأفراد قد يعودون الى حياة البداوة مؤقتاً أو دوماً ، إذا ما استدعى حراك الحيوانات ذلك.

٣٠١: الرحل في السودان :

اقتصاد الرعي هو نوع من انماط استخدام الاراضي ، يمارس بصورة واسعة في انحاء كثيرة من السودان ، وتتحكم فيه النباتات الطبيعية السائدة **"Natural ecologies"** التي من أهم عناصرها التربة والأمطار ، كثافة الاخيرة وتوزيعها. ويشكل الرحل ١٢% من اجمالي السكان في السودان، وفق تعداد ١٩٥٦ ، وحوالي ١٠% في تعدادات ١٩٧٣ ، ١٩٨٣ ، و ١٩٩٣. وبخلاف الرحل ، هناك الرعي المقيم **"Agro-pastoralism"** في المناطق الزراعية. والرعي تحت منظومة الرحل يقوم على نوعين اساسيين من تربية الحيوان ، جرى التعارف عليهما ، وافرزتا نظم انتاج وثقافات صارت متميزة : **الأبالة والبقارة.** يربي الأبالة الجمال والضان مع قليل من الماعز ، فيما يربي البقارة البقر مع الضان والماعز . لقبائل المجموعتين ديار ، يمارسون الرعي فيها ، وينطلقون منها سنوياً لرعي ديار قبائل أخرى ، حسب ضرورات الفصلين : المطر والجاف. وتحكم الثقافات المحلية وما افرزته من عادات واعراف في حق استغلال المراعي في الديار ، تحت ادارة شيوخ ورؤساء القبائل ، فيما يتصل بالاستخدام المشترك وحقوق الزراعة. ولعوامل موجبة في الماضي ، كوفرة المراعي ، وقلة اعداد الحيوان ، وانحسار السكن والزراعات في مساحات صغيرة ، وفعالية النظام الأهلي ، ومقدرته على حل المشاكل المحلية ، كانت الأعراف والعادات مراعاة. لكن مع تغيرات كثيرة طرأت في العوامل الموجبة اعلاه ، أرتبك النظام القبلي ، والذي من تداعياته إزدياد حالات التضارب في المصالح بين القبائل ، وانفراط عقد الأمن في الكثير من المناطق.

وواقع الحال، شابت دورات الترحال تغيرات، بسبب أختلاف المناخ والعوامل الطبيعية الأخرى. ومكان الدورات القديمة ظهرت تكيفات لاوضاع جديدة. كما اتخذت أسر كثيرة وسط المجموعتين بزراعة المحاصيل ، بدافع توفير احتياجات الأسرة من الغلة ، وعند بعضها تعدت ذلك الى زراعة محاصيل نقدية ، كما هو الحال وسط مجموعة البقارة والقبائل القاطنة جنوبا. وقد ترتبت عن التغيرات الجارية ، اتصالا بضيق الرقعة الرعوية وتدني انتاجية المرعى وتكرار حدوث الجفافات ، تبني الرحل لا ستراتيجيات عريضة ، منها : تنويع الحيوان والاخذ بحيوانات اكثر ملائمة للظروف المستجدة ، الاحتفاظ بعدد اكبر من الاناث لمواجهة الخسارة في القطيع في سنوات الجفاف ، الاعتناء بانواع محددة في موسم الامطار ، التحرك لمسافات اطول للحصول على الماء والمرعى ، التعويض عن الاعشاب والاعلاف الطبيعية باللجوء للاعلاف المزروعة والمصنعة ، والشراء من اجل التسمين والتبع من داخل القبيلة ، وفي حالات حدوث الجفاف التخلص من الحيوان بالبيع في أوقات مبكرة.

في المجال التنظيمي المؤسسي ، إعتاد الرحل ان تكون أهم كياناتهم و هياكلهم السياسية المحلية ، و ادارة الشئون القبلية التي نبعت عنها ، وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي استمرت هذه الهياكل وتنظيماتها تضبط مسار الحياة في مجتمعات الرحل بقدر كاف. الا انها وحول هذا التاريخ قوبلت سياسياً بعدم رضاء عنها من بعض الجهات ، على المستوى القومي ، ومن بعض المستنيرين و المتعلمين من نفس القبائل. وجرى في تلك الفترة الكثير من الأخذ و الرد حول ادارة القبيلة لشؤونها ، انتهى الى حل الإدارة الاهلية في عام ١٩٦٦م ، وحيء كبديل عنها بنظام إداري حكومي رسمي تابع لمجالس الحكم المحلي. وقد أثر حل الإدارة الاهلية ، كما أعترف بذلك من بعد ، على شؤون إدارة القبائل ، و اكثره تاثيراً كان على الرحل ، لما خلفه حل الإدارة الاهلية من فراغ إداري كبير .

١-٤ : الدور الاقتصادي للرحل :

تعتبر الثروة الحيوانية في شمال السودان ، نتاجاً للمراعي الطبيعية التقليدية القائمة على الامطار ، في أقاليم دارفور وكردفان و النيل الابيض و النيل الأزرق و الجزيرة و كسلا. وقد ساهمت هذه الثروة بحوالي ٢١% من أجمالي الناتج القومي خلال منتصف ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣ (ARSO 2003) ، مما زاد من تدفق العملات الاجنبية من ٤ر٩٣١ ملايين دولار امريكي الى ١١٨ر٩٢٦ مليون دولار في ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من أن نظام الانتاج البدوي يتميز بمراعي طبيعية واسعة ، الا أنه يعاني من عوامل اجتماعية ومشكلات في النظم الثقافية للرحل تعيق من تطوره. من تلك ، أن الرحل يربون اعداد كبيرة من الحيوان لانتباهي و لاعتبارات اجتماعية (يرى البعض ان هذا استخلاص خاطيء) دون اهتمام بتحسين الميزات الاقتصادية لحيواناتهم . كذلك أنهم لا يجارون متطلبات السوق في الامداد بالانواع والاعداد الكافية من الحيوانات حسب الطلب الخارجي ، إذ يقومون في العادة ببيع اعداد قليلة لمقابلة تكلفة احتياجاتهم الأساسية . وتنعكس هذه الممارسات في عدم استقرار السوق و انحسار اعداد الحيوانات المباعة و التذبذب في الاسعار. وتحت هذا النظام يصعب ضمان الإمداد المنتظم الذي يمكن الإعتماد عليه لمقابلة الطلب المتزايد للحيوانات في الاسواق المحلية و الخارجية.

١-٥ : قيود ومعوقات النظام الإنتاجي للرحل :

هذه يمكن تلخيصها في الاتي :-

أ) الاقتصاد الرعوي في مجمله ، اقتصاد متخلف يعتمد على الممارسات التقليدية.

ب) السلوك المتأصل لدى الرحل في تكييف اقتصادهم نحو احتياجاتهم الاساسية ، و التعامل مع السوق بقدر توفير هذه الاحتياجات.

ج) تأسيس الاقتصاد على الحيوان وليس على الجودة ، وللتباهي وتعويض الخسارة في القطيع بسبب الجفاف و عند انتشار الامراض.

د) ضعف السلالات المربأة ، والذي ينعكس في انها محلية وآلية الانتاج في الالبان و اللحوم.

هـ) الاعتماد الكامل على المراعي الطبيعية ، والتي تعرضت للتقلص في المساحات بسبب انشطة منافسه ، مع التدهور في جودتها.

و) النقص في الاعلاف ، خاصة خلال مواسم الصيف مع الاستفادة القليلة من الاعلاف المزروعة ، مما يضطرهم الى اللجوء الى الاعلاف المصنعة كانت تلك البذرة والامباز أو الردة.

ز) عدم كفاية موارد المياه ، للزيادة في اعداد الحيوان ، ونمو احتياجات منافسه ، مع قلة المتوفر اصلاً.

ج) المشاكل المرتبطه بالتسويق ، من ضعف عام في هياكله ، وعدم توفر المعلومة السائدة لنشاطاته ، ولتعلو الضرائب والرسوم التي تحمى وللطرق المتبعة في توصيل الحيوان للأسواق ، ولتذبذب العرض والطلب بسبب موسميته ، كان ذلك للسوق المحلي او للتصدير .

د) وكمجموعات بشرية ، ينقصها التنظيم على مستوى القواعد إذ أن اتحاداتهم القائمة، كيانات من اعلى الى أسفل.

١-٦ : استقرار الرحل ، كتوجه تنموى :

فكرة إستقرار الرحل في الحقب التي تلت الاستقلال كانت مواجهة دوماً بتحديات تأسيس مشاريع الزراعة المروية والمطرية الآلية ، والتوسع في المطرية التقليدية والتي تأتي من تنفيذها ، **والرحل ليسوا من ضمن المستهدفين بها** ، تقلص المساحات الرعوية وقلل المسارات التقليدية. وكنتيجة تابعة سالبة لهذه النشاطات التنموية ، ان الزيادة في اعداد الحيوان استمرت على مراعى متناقصة ، مع تعقيدات الجفاف والتصحر الشيء الذي أدى الى حدة الرعى الجائر ، وزيادة الصراعات المصاحبة. وكاستراتيجيات لمواجهة هذه المستجدات الطاردة ، توجه الرحل جنوبا اكثر ، وأحتد تنافسهم على بقايا المحاصيل المزرعة ، وحرصهم على التوسع في انشاء المحميات الرعوية . **زراقب الهواء** - كما في دارفور. جميع هذه التغيرات والابعاد الناجمة عنها ، يجب النظر اليها كمعطيات ذات آثار سلاسلية **"Chain effects"** أدت الى تفاقم الاوضاع الراهنة للرحل ، خلال الاربعين وكذا سنه الماضية. والعلاج في هذا الخضم من المشاكل التي ترتبت على التغيرات التي جرت ، ليس في تبني استقرار الرحل كحل ، بل في مواجهة جذور المشاكل التي تأت. إذ أن الرحل لم يشملوا في تنمية الاراضي التي جاء ذكرها ، بدمجهم في مشاريع مروية أو مميكنه أو استبعابهم على أراضي مطرية تقليدية. وظل حالهم كما هو ، الى حدوث جفاف ١٩٨٣/١٩٨٤ ، حين بدأت بوادر أهتمام بالقطاع التقليدى ، باجراء دراسات وتبني سياسات ووضع خطة لتنميته . ولكن ما استنبط في هذا الصدد غير كاف . واستمرت الحكومات في تجاهل الرحل واوضاعهم ، إذ تواصل التركيز على تنمية المحاصيل المطرية ، مع مقابلة احتياجات نباتها الاحتية ، على النهج الذي اتبع فترة الحكم الاستعماري ، مع استمرار الافتراض السائد : أن نظم المحاصيل التقليدية بما فيها الانتاج الحيواني ، ستستمر تعطى للدخل المادي للدولة مع القليل من الاهتمام بالمدخلات واحتياجات الاستثمار . إذ عادة ما ينظر للرحل في هذا الأطار ، كجزء من القطاع التقليدى قادر على توفير منتجات حيوانية في مجالي اللحوم والالبان ، وهو فهم يجب أن يتغير . بالنظر لإنسان الرحل كعنصر هام في عمليات التنمية ، على مستويات حماية الموارد وصيانتها ، ومشاركته في الحكم واحداث التنمية ولضرورات تطوره البشري والانساني.

١-٧: مقتضيات الدراسة :

أجريت الدراسة تحت مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي **بتخفيف النزاعات حول الموارد**. فقضية التنافس على الموارد الطبيعية ، خاصة الاراضي ، أصبحت تحوز على اهتمام الكثيرين ومنهم الرحل ، إذ هي من أسباب الصراع وسط الرعاة والمزارعين في منطقة الساحل والقرن الافريقي. والسودان هنا ، كغيره من هذه الاقطار يعاني هذه الصراعات. كذلك للاهتمام المتزايد بقضية استقرار الرحل ، ومطالبة اكثر من جهة ، بتنفيذ مشاريع في هذا الخصوص. وكمبادرة من البرنامج ولتهيئة الارضية لعمل مشترك بين الامم المتحدة وجهات أخرى ، رؤى أجراء هذه الدراسة ومناقشة نتائجها ، للوصول الى قناعات حولها.

القسم الثانى
تجارب استقرار الرحل بالسودان

٢-١: تنظيم :

يتناول هذا القسم تجربة استقرار الرحل فى السودان كحالات ، تحت الانماط التالية : الاستقرار المخطط على المشاريع المروية ، الاستقرار التلقائى فى بعض حالات المشاريع المروية ، الاستقرار على الاراضى المطرية ، وعلاقتها بموضوع الاستقرار ، المؤتمرات الوقائية بأقليم كردفان.

٢-٢: الاستقرار المخطط بالمشاريع المروية :

٢-٢-١: الحالة (١) : استقرار الرحل فى مشروع حلفا الجديدة :

جرى إستقرار مجموعات من الرحل فى مشروع حلفا الجديدة ، من قبائل شملت الشكرية ، واللحويين والاحامدة والخوالدة والكواهلة والرشايدة والهدندوه والبنى عامر وآخرين ، ممن كان لهم حق استخدام المراعى الطبيعية القائمة بمنطقة المشروع ومن حوله فى البطانة ونهر عطبره، لتوفر مساحات لرعى حيوانات نفس القبائل ، بالاضافة الى انها تجتذب مجموعات أخرى من الرحل من البحر الاحمر وكسلا ونهر النيل والجزيرة وجنوب النيل الازرق ، والذين يربون الابقار والضان والماعز والجمال.

تم استيعاب الرحل فى المشروع ، وجرت معاملتهم بالمثل كالحلفاويين ، الذين أنشأ المشروع لا ستيطانهم ، فمنحوا حواشات ومواقع قرى وخدمات مصاحبة ، كنوع من التعويض لما فقدوه من أراضى نزعت لاغراض المشروع . وقد استوعبت قرى الرحل حوالى ١٤٠ر٠٠٠ نسمة فى ذلك الوقت. وبصورة عامة قبل الرحل الاستقرار بقرى المشروع ، حيث شيدوا مساكنهم بانفسهم من المواد المحلية فى المواقع التى خصصت لهم ، على خلاف الحلفاويين الذين بنيت لهم قرى بالمواد الثابتة. ومن الرحل من كانت لهم ملكيات كبيرة من الحيوان ، وهؤلاء مع تسلمهم الحواشات التى خصصت لهم داخل المشروع ، استمروا لحين يتحركون مع حيواناتهم خاصة في الفترة ما بين أغسطس وفبراير ، متابعين مسارات ما شيتهم ومناطق الرعى. وقلة من هؤلاء استمروا فى منتصف الطريق ما بين قراهم القديمة والمشروع وأماكن الزراعة المطرية.

اتضح من المسح الذى أجرى فى ١٩٧٨-١٩٨٠ (لغرض تعمير مشروع حلفا الجديدة بدعم من البنك الدولى) أن قرى اسكان الرحل قد وفرت لها خدمات ، شملت مساجد ومدارس واسواق وخدمات صحية وامدادات مياه . ولان معظم قرى الرحل على اطراف المشروع ، محاذة لأراضى البطانة وعلى نهر عطبره مكنت مواقعها سكان هذه القرى من التواصل ، بين أراضى مراعيهم القديمة والزراعات المطرية التى كانوا يمارسونها ، مع العمل فى الحواشات التى حصلوا ، عليها كما سهلت من وصولهم الى كسلا والخرطوم.

ومن نتائج نفس المسح الذى أجرى ، انه موازيا للعمل فى الحواشات ، كان الرحل يشتغلون بنشاطات أخرى على النحو التالى: تربية حيوان ٦٣% ، التجارة ٢٢% ، زراعة محاصيل خارج المشروع ٦% ، عمالة زراعية ٦% ، وعمالة حكومية ٣%. وبالنسبة لمشاركة أفراد الاسرة فى العمل فى الحواشة ، فالاشراف العام يقوم به رب الأسرة بمساعدة بعض افرادها، كما فى أعمال الرى وتظافة الحشائش . ويشارك الابناء والزوجات والبنات فى بعض اعمال الرى ولقيط القطن وحصاد الذرة. ومدى مشاركة أفراد الاسرة فى العمليات الزراعية خاصة النساء ، مرتبط الى حد كبير بحجم الأسرة ومستوى ثرائها او فقرها. والأسرة تحرص على تقيط القطن للحصول المبكر على بقايا المحصول كعلف لحيواناتهم.

جرت عملية استقرار الرحل بالمشروع على مرحلتين: استقرار مدروس في شمال المشروع، والأطراف الغربية منه ، واستقرار تدرجي في الطرف الشرقي والشرقي الجنوبي من المشروع ، بالقرى التي كانت موجودة أصلاً قبل قيام المشروع. وكما ذكر من قبل ، لم يقم استقرار الرحل على تخطيط وبناء عمراني كما في حال القرى التي خصصت للحلفاويين ، الا أنه تم تخصيص قطعة لبناء المنزل بمساحة ٥٠٠ متر مربع لكل أسرة. ثم يتم بناء فعلي للمساكن حسب المساحة أعلاه ، عدا توفير الخدمات على النحو الذي جاء ذكره. وقد تفاوتت احجام سكان القرى وتكويناتها الاثنية وقت اجراء المسح الذي اشير اليه. ففي حالات ، سكنت قبيلة واحدة لحالها في قرية ، وفي حالات أخرى اكثر من قبيلة في القرية. أما أستمرار سكن البعض بالقرى القديمة فقد ظل عائقا للعمل الزراعي بالحواشة لبعد بعض القرى عن الحواشات.

ولأن الرحل بنوا مساكنهم بانفسهم ، انهم الا من دعم حكومي محدود في المرحلة الأولي من اسكانهم ، فقد جاءت المباني متباينة في موادها ، اغلبها من القش مع القليل من الطوب الأحمر مع استمرار بعضهم في سكنهم البدوي كالهدندوة والرشايدة مثلاً. فالتفاوت في المباني في السنين الأولى لسكنى الرحل للمشروع ، كان يعكس بوضوح تاريخ دخولهم المشروع وانتقالهم من مرحلة البداوة الى الاستقرار، مما يشير الى أن الانتقال من مرحلة لاخرى يتطلب وقتا ، دون القفز على مقتضيات التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وإن تناولنا الخدمات التي وفرت بتفصيل اكثر ، نجد ان الوضع كان كالاتي (من نتائج المسح الذي أجري في ١٩٧٨ - ١٩٨٠)

خدمات امداد المياه : قليل من قرى الرحل تمتعت بخدمات مياه صحية (٦ من جملة ٥٢ قرية) والبقية اعتمدت في شربها ، على الأخذ مباشرة من نهر عطبرة ، أو من قنوات الري بالمشروع. والخدمة التي وفرت كانت على شكل مرشحات بالرمل ، تأخذ من القنوات ، وموصلة الى صهاريج يحصل منها على الماء عند الموقع. وحتى هذه خدماتها كانت رديئة إذ تبعد مسافة ١ ٢ كيلومتر من القرى ، وفي الكثير من الحالات لا تعمل ، لسوء صيانتها وتقطع امداد المياه الذي يصلها من القنوات ، خاصة خلال شهور الصيف -- فكل القرى الواقعة شمال المشروع ، تعاني من نقص المياه في القنوات خلال الشهور من أبريل الى يوليو .

الكهرباء : لا توجد خدمات كهرباء في قرى الرحل.

التعليم: ١٥ من ٥٢ قرية كانت بها مدارس أساس مختلطة ، مع فاقد تربوي كبير. وبما أن حرص الرحل على تعليم اطفالهم كان ضعيفا ، فان المدارس ذات الداخلية برهنت على جدواها في مثل حالتهم في زيادتها لمعدل الاستيعاب من الاماكن القريبة والبعيدة ، إذ أن السكن بالداخلية مع تقديم وجبة اثناء النهار للقادمين من مناطق قريبة ، كان حافزاً للأستمرار في التعليم. وهذه المعالجة برهنت جدواها إذ انه في مراحل لاحقة مع ضعف دور الداخليات ، قلت معدلات الاستيعاب خاصة من الاماكن البعيدة. وقد لوحظ وقتها ، تفضيل الرحل لتعليم الخلاوي ، خاصة وسط القبائل التي قدمت للمشروع من شرق السودان. وبالنسبة لتعليم البنت فالزيجات المبكرة تجعل الكثيرات منهن يقطعن تعليمهن عند الصف الخامس أو السادس.

الصحة : ١٣ من ٥٢ قرية كانت بها خدمات صحية -- شفخانات او مستوصفات، مع نقص ملاحظ في الادوية والكوادر الصحية ، اضف الى ذلك عائق الوصول اليها ، لبعدها عن بعض القرى ورداءة الطرق خاصة في فصل الصيف. أما المستشفى الوحيد بمدينة حلفا الجديدة ، فقد كان يبعد بمسافة ٦٠ كيلومتراً من بعض قرى الرحل.

الخدمات البيطرية : ٣ من ٥٢ قرية كانت بها عيادات بيطرية. وبما انها وحدات علاجية صغيرة ، كان الرحل يفضلون الذهاب الى المستشفى البيطري بحلفا الجديدة ، للحصول على خدمات التطعيم وعلاج حيواناتهم.

الاسواق والتسويق :١٢ من ٥٢ قرية كانت بها أسواق كبيرة بها دكاكين واسواق ماشية. وكانت هناك شكوى من غلو الأسعار وارتفاع تكاليف الترحيل

الشرطة والامن : ٥ من ٥٢ قرية بها نقاط شرطة للاحتياجات العادية. ومن مهام الشرطة ، للظروف الخاصة بالمشروع ، استخراج أذونات رعي ، بالتعاون مع مفتشي الغيط ، لضبط اعداد الماشية الداخلة للمشروع. ويعكس سجل البلاغات ، تدخل الشرطة كثيرا خلال فترة الحصاد وبعدها ، لمنع تعديات حيوانات اصحاب الحوائات وغير اصحاب الحوائات على محصول القطن والفول وقتها.

تقويم عام :

أ) **اولويات الرحل** : كانت اكثر مطالبات الرحل في ١٩٨٠ ، أي بعد ١٥ سنه من مرحلة الاستقرار ، هي توفير مياه الشرب وتعليم الاساس والخدمات الصحية كاحتياجات ملحة"، بما عكس النقص والعجز المستمر للمشروع في توفيره ورعايته لهذه الخدمات. أما اقل الاولويات مطالبة ، فكانت خدمات الميكنة الزراعية ، الكهرباء ، حماية الشرطة للمزروعات ، طواحين الغلال والاسواق.

ب) **تركيزهم على تربية الحيوان** :دخل الرحل في ممارسة انتاج المحاصيل بالرى داخل المشروع ، وواصلوا نهجهم القديم في انتاج الذرة المطرى وتربية الحيوان خارج المشروع. وفي ذلك طوروا نظاماً مزدوجاً للرعى ، خارج وداخل المشروع للأستمرار في تربية الحيوان والاستفادة الاقتصادية القصوى من المشروع. احد النظامين مسموح به قانونيا في حدود رعي أعداد قليلة من الحيوان داخل المشروع في الفترة من ابريل حتى يوليو ، والآخر ، رعي اعداد كبيرة من الحيوان خارج المشروع ، يقوم به الشباب من الأسرة أو الرعاة الأجراء في المراعي الطبيعية بعيداً عن المشروع في الفترة من يوليو حتى مارس. الا أن الرحل عادة لا يلتزمون بالضوابط التي تطبق بفيزيدون من اعداد حيواناتهم الداخلة للمشروع ويبدلونها من وقت لآخر ، خاصة عند حدوث نقص في المراعي الطبيعية ، مما يفاقم من التعديات على الحوائات. ويعكس الحال ، أن الرحل ان كان لهم ما يربحون ، يفضلون الاحتفاظ باكبر عدد من ماشيتهم داخل المشروع طوال العام ، خاصة خلال الصيف.

ج) **عوامل ضاغطة وراء تركيزهم على اراضي المشروع** : وراء هذا التوازن الذى يبغي الرحل تحقيقه، عوامل عدة ضاغطة، منها : الزيادة الكبيرة في اعداد الحيوان على المراعي الطبيعية خارج المشروع ، مما أدى الى إنهاكها ، مع النقص في موارد المياه ، الضغط المتزايد على مخلفات المحاصيل خارج وداخل المشروع مما قلل من كفايتها في مقابلة احتياجات القطعان خلال الصيف ، وانخفاض معدلات الأمطار وعدم انتظامها ، ومنها الأمطار المبكرة والغير متواصلة ، مما يقضي على الحشائش في بعض السنين . كلها عوامل تزيد من تعديات حيوانات الرحل على أراضي المشروع. ولمعالجة النقص في الأعلاف ، تبنى الرحل حلولا تركزت في الاخذ بالبدائل ، كالتغذية بالذره والقصب ، وقش الفول ، وردة القمح ، وقصب السكر بالشراء من الاسواق والجهات الاخرى المنتجة ، والتخزين من مواسم الوفرة ، للأستخدام في اوقات الندرة.

د) **الحيوان وسيط أمن مقارنة بانتاج المحاصيل** : يرغب الرحل اكثر في الاحتفاظ بماشيتهم وزيادة اعدادها ، مقارنة بزراعتهم للأرض وزيادة انتاجيتها ، نسبة للمشاكل الزراعية التي تعيق تحقيق هذه الغايات ، بما يعكسه الانخفاض المستمر في عائد انتاج المحاصيل. فالحيوان بالنسبة للرحل هو وسيلة للعيش إذ يوفر اللبن والمال للأسر ، وبعضا من الاستثمار المطلوب للزراعة ، والربط بين الاثنين معاً فيه ضمانة أكثر ضد المخاطر الطبيعية .

هـ) **تعثر الحركة التعاونية وسط الرحل :** أسس مشروع حلفا الجديدة على التطور التعاوني. وبالرغم من أن الرحل في تكويناتهم الاجتماعية يعتبرون مجتمعات بسيطة ومتعاونة، في القضايا القبلية وشبه القبلية، الا أنهم فرديين على مستوى الأسرة ، وفي المجالات الاقتصادية ، وقد برهنت التجربة بطيء تطور الحركة التعاونية وسط الرحل في مشروع حلفا الجديدة لطبيعتهم الفردية ، ولاختلافهم الاثني في القرية الواحدة ، مما اضعف عندهم بصورة عامة الاهتمام بالتعاون وفوائده. إن قلة المدخرات النقدية عندهم (اذ أن المال مدخر في الحيوان) وضعف تعاملهم بالنظم النقدية والمصرفية ، مع عدم رغبتهم سياسيا في هذا المجال ، لم يشجعهم على انشاء تعاونيات ناجحة مقارنة بالحلفاويين. وما قام عندهم من تعاونيات ، لم يكتب له الاستمرار ، لسوء الإدارة ، وضعف الأشراف والمتابعة من إدارة التعاونيات بحلفا الجديدة.

٢-٢-٢: الحالة (٢) : استقرار البجا في ٣ مشاريع مروية :

أ) مشروع حلفا الجديدة (١٩٦٢) :

جرى تناول المشروع بتفصيل في الحالة السابقة ، وهنا نركز على وضع البجا فيه .

تم تخصيص حوالي ٥ر١٢% من اجمالي مساحة المشروع لاستقرار قبائل البجا (من الهدندوة والبني عامر والاشراف والحلنقة ، الأرتيقة) حيث استوعبت ١٥٠٠ أسرة بقرية السبعات بواقع حوالشة من ١٥ فدان لكل أسرة. ولا زالت هذه الاسر مقيمة بالقرية تمارس زراعة المحاصيل ، مع تربية الحيوانات من ماعز وابقار وضان.

ب)مشروع السوكي (١٩٧٢) :

تم توزيع ٣٥٠ حوالشة ، بمساحة ١٠ أفدنة ، لأسر من قبائل الهدندوة ، بني عامر والامرار والبشاريين من أقاليم البحر الاحمر واختيرت القرية ١٢ لسكناهم . ساهمت ادارة المشروع في تجهيز الأرض ، وتوفير البذور لمحصولي القطن والفول ، وقد رجعت بعض الأسر الى مواطنها الاصلية ، لصعوبة تعاملها مع حوالشات بمساحة ١٥ فدان خاصة في ريهسا لوقوعها على اراضي مرتفعة. اما بقية الأسر فقد واصلت . وفي ١٩٨٠ كانت منهم ٢٠ أسرة بالمشروع قامت بتأسيس جمعية تعاونية استهلاكية ومخبز وطاحونة غلال.

ج) مشروع الرهد (١٩٨٠) :

شمل الأستقرار في هذا المشروع ١٥٠ أسرة من عدة قبائل من البجا ، منح ٢٠% منهم حوالشات بالمشروع ، ما زالوا باقين به ، يمارسون انتاج المحاصيل وتربية الحيوان ، وكعمالة غير ماهرة.

تقييم عام :

أ) الثلاثة حالات تعكس امكانية استقرار الرحل بالمشاريع المروية ، اذا وجدت عملية الاستقرار العناية الكافية ، بما يمكن المستوعبين من التأقلم على البيئات الجديدة.

ب) واصلت جميع الاسر في الحالات التي تم التطرق اليها تربية الماشية باعداد متفاوتة ، مما يشير الى ان الربط بين الزراعة المروية وتربية الحيوان ، امر يتطلب الاهتمام به في مشاريع الاستقرار التي تشمل اسر ذات خلفيات بدوية.

٢-٣ : الاستقرار التلقائي بالمشاريع المروية :

٢-٣-١: الحالة (١) مشروع الجزيرة :

كانت أرض الجزيرة قبل مجيء المشروع بسكنها خليط من مزارعي الذرة والدخن بالامطار ، مع مجموعات من الرحل يرتادون الماشية في الأراضي الواسعة المحادة للنيل الازرق . وبقدوم المشروع تحولت المنطقة من زراعة المحاصيل المطرية لثلاث شهور في العام ، الى منطقة منتجة لمحصول القطن عن طريق الري من خزان سنار لمقابلة الطلب المتزايد لصناعة النسيج

بالمملكة المتحدة ، مع منع كامل لزراعة الذرة المحصول النقدي ، وزراعة الأعلاف للحيوان. استمر المنع حتى عام ١٩٣١ ، عندما سمح للمزارعين بزراعة الذرة للغذاء والفول للثيران المستخدمة في جر العجلات. وقد نتج عن المنع ، تجاهل كامل للثروة الحيوانية طوال الفترة من ١٩٢٥ وحتى ١٩٥٠ ، إذ اعتبر الحيوان عنصر غريب على المشروع ، وبقيت أعلاف البقول ، إيفار الحر المسموح بها ، وعلى المزارعين الاحتفاظ بحيواناتهم الأخرى خارج المشروع.

ومع تحول المشروع من شركة ، للأدارة الحكومية في ١٩٥٠ ، ونظراً لتقلص الثروة الحيوانية بشدة ، اهتمت ادارة المشروع بتربية الحيوان وأدخلت برنامجاً للتوسع في انتاج الأعلاف مع توفير بعض الخدمات المساعدة ، ومن ذلك العناية بصحة الحيوان والبحوث في مجال الحيوان مع الإرشاد. ونتج عن ذلك تطوير وحدات حيوانية ناجحة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٩ ليتوج هذا الجهد بتأسيس إدارة للانتاج الحيواني في المشروع ، ضمت الوحدات التالية : وحدة تربية الحيوان ، وحدة التهجين الصناعي ، وحدة صحة الحيوان ، وحدة الأعلاف وتغذية الحيوان ووحدة التواجن.

يستمر الحيوان يعتمد على المراعي الطبيعية خارج المشروع ، ومخلفات المحاصيل طوال العام ، بنقص في الاعلاف المتوفرة خلال شهور الصيف (مارس – يونيو) . أن استبعاد الحيوانات من المشروع أدى الى تجميد اعدادها ، كما ظهر من مقارنة للأرقام مابين ١٩٧٣ و ١٩٨٦.

على ضوء الأوضاع السائدة بالمشروع ، وتمسك المزارعين بأراضيهم وحيواناتهم ، فأن من افضل الخيارات التي يمكن تبنيها ، العودة الى الفكرة القديمة ، بادخال الحيوان في الدورة الزراعية ، والتي كانت سائدة وقت التأميم في ١٩٥٠ ، واضعفتها فيما بعد سياسات اواخر الثمانينات واوائل السبعينات ، التي دفعت بتتويع المحاصيل وتكثيف انتاجها. فادخل القمح والفول وسحبت البقوليات ، واستبعد الحيوان من الدورة ، والذي تبعه تدهور في صحته ونقص في اعداده. واستمرت الحيوانات في إتباع نظام الرعي الموسمي والاعتماد على بقايا المحاصيل. وكان إدخال الحيوان في دورة الانتاج حسب السياسة المعلنة يعني :

أ) زراعة نوعين من محاصيل الاعلاف : البقول ، الفاصوليا والحبوب ، محاصيل الأعلاف.
ب) قيام صناعة الأعلاف : رطبة وجافة.
ج) تحصين الحيوانات ضد الأفات والأمراض.
د) تهجين الحيوان لاختيار أنواع ذات انتاج عالي للألبان واللحوم.
هـ) أستخدام مخلفات الحيوان في صناعة الاسمدة العضوية وانتاج الغاز الحيوي.
كمصدر بديل للطاقة من الحطب والفحم.
و) ايجاد مصدر أضافي لرأس المال لتمويل انتاج المحاصيل ، وكضمانة ضد المخاطر والكوارث.

تقييم عـــام :

أ) أن الرحل كمجموعات تقليدية بمشروع الجزيرة كانت تتبع نظام حياة الترحال ، وتعتمد على حيواناتها كمصدر رئيسي للعيش ، وقد اختفوا منذ عشرينات القرن الماضي بقيام المشروع، الا أن الحيوان بقي ، متغير في النوع ونظم ادارة القطيع. واستمرت اعداد كبيرة منه تتردد على ارض المشروع ، من داخله وخارجه في فترة ما بعد الحصاد. كما استمر الحيوان كمورد دخل هام لمزارع الجزيرة.
ب) مرة أخرى ، كما في الحالات التي تم تناولها اعلاه ، يمكن احداث أستقرار للرحل في المشاريع المروية ، كما تأكد ذلك من حالة مشروع الجزيرة ، اخذين في الاعتبار ان التمسك بالحيوان رغم محاولات استئصاله قد استمر بعناد ، مما يملي به بسياسات ادخاله في دورة الانتاج . وفي هذا الخصوص نحتاج الى تحقيق الدمج الكامل للحيوان، خاصة وأن انتاج المحاصيل الزراعية في الحقب الأخيرة قد صاحبه تدهور مستمر.

٢-٣-٢: الحالة (٢) : مشروع دلتا طوكر والقاش :

قام كل من المشروعين- طوكر والقاش- على نهر موسمى (القاش وطوكر) اللذان ينحدران من الأراضى الأريترية ، وتؤسس الزراعة على غمر النهر لأراضى الدلتا فى كل منهما. وكان الدافع الأساسى لتطوير الدلتتين هو زراعة القطن. قام مشروع طوكر فى العهد التركى، واستمر فى تصدير القطن لمصر ، مع انقطاع بسيط اثناء فترة المهدية ، حيث حول لانتاج الذرة للمجاهدين ، واعيد تأهيله فى ١٨٨٩ ليستمر فى انتاج القطن. اما القاش ، فقد أسس فى ١٩٢٦ بواسطة الادارة البريطانية لانتاج القطن للصناعة فى انجلترا. وقبل حدوث التحولات فى الدلتتين ، كانت قبائل البجا ، البنى عامر فى طوكر والهدندوة فى القاش تقطن هذه الاراضى ، مستخدمينها فى رعى حيواناتهم من جمال وابقار وضأن وماعز ، وزراعتها بمحصول الذرة والدخن، تحت نظام الشيوخ والمجموعات التى تتبع لهم. وبقدوم التغير ، كان لابد من تأسيس نظام جديد بواسطة الإدارة الاستعمارية ، لضمان انتاج القطن فى الدلتتين ، تمثل فى الاتى : تكوين إدارة لكل مشروع ، تحويل القبائل الرعوية الى مزارعى قطن ، ابعاد الحيوانات من المشروع خلال فترة انتاج القطن ، جذب المعولين من التجار والشركات ، وتسهيل دخول عناصر من القلاته ، ومن هم على شاكلتهم (ممن عرفوا بالتكارين) للحصول على أراضى خاصة بدلتا طوكر ، لاجادتهم العمل الزراعى. وفى فترة الازدهار الاقتصادى للمشروعين، عندما كان القطن محصولاً ذو عائد اقتصادى جيد، كانت الصورة فى المشروعين كما يلى : حيازة شيوخ القبائل وكبار الأسر والتجار واصحاب الشركات ورؤوس الاموال لمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى الدلتتين وبالأخص دلتا طوكر ، وتوزع المساحات المتبقية ما بين المزارعين متوسطى الحال والعناصر التى وفدت من غرب افريقيا (التكارين) وظهور طبقة من مزارعى الايجار، يفلحون الارض تحت هؤلاء عن طريق الشراكات . وقد استمرت ذيول هذه القسمة للأراضى ونظم الانتاج التى تأت عنها الى يومنا هذا.

يكشف الوضع اعلاه ، ان كل من المشروعين ، لم يكن القصد منهما استقرار الرحل ، وانما انتاج محصول نقدى ، القطن اولاً ، والخروج فيما بعد ، ثم الرجوع للقطن مرة أخرى ، لاغراض اقتصادية بحتة. وظل البجا ، كقبائل مالكة للارض ، يقيمون بصورة متنقلة فى اراضى الدلتتين ، مباشرين زراعة القطن والذرة والدخن ، مع ابقاء حيواناتهم خارج أراضى المشروعين وقت الزراعة.

تقييم عام :

أ) استمرار مشروعى طوكر والقاش فى العمل بنفس الطريقة التى أسسا عليها ، وهى انتاج محاصيل اقتصادية ذات عائد نقدى.

ب) استخدام البجا لاراضى المشروعين ، هو بحكم الحق التاريخى لهم ، كديار للقبلتين ، يقيمون فيهما مساكنهم ، ويزرعون المحاصيل ، ويستخدمون أراضيهما للرعى ، ويستفيدون من بقايا المحاصيل ويحصلون على مياه الشرب لحيواناتهم . وجميع هذه الفوائد تعتبر تلقائية بحكم الحق التاريخى ولا تعكس استقراراً للرحل حققه المشروعان.

ج) فى الوقت الذى نجد فيه أن البجا هم الملاك التقليدين للدلتتين وبالتالى المشروعين ، الا انهم ليسوا اصحاب قرار فى تنميتهما. ويمكن أرجاع ذلك الى الأسس التى قام عليها المشروعان حيث أن التركيبة المحصولية تقوم على العائد الاقتصادى حسب السياسات الزراعية المتبعة ، مع ابعاد الحيوان كليا. الى ذلك تضيف عدم تطور المجتمعات المحلية برغم العمر الطويل للمشروعين ، والذى تأتى عنه ضعف التمثيل والقيادات للسكان نحو اوضاع أحسن ، ويكفى للتدليل على ذلك بأخذ وضع الخدمات، فالمتوفر منها ضعيف ، وما يصل المواطنين يتم عبر المعتمديتين اللتين يقع فيهما المشروعان وليس عن طريق إدارتى المشروعين ، لضعفهما المالى ، ولانه ليس فى احندتها وقوانين تكوينهما أصلاً ، مسؤوليات تجاه التنمية الاجتماعية لسكان المشروعين.

٢-٤: الاستقرار في الأراضي المطرية :

٢-٤-١: الحالة (١): مشروع استقرار الامرار والبشارين (مقترح من الحكومات المحلية– مديرية كسلا ١٩٦٤)

أستهدف المقترح إستقرار كل قبائل البجا تحت ما كان يعرف في السنينات بمجلس ريفي سنكات ، من أمرار وبشارين وبعضا من الهدندوة ، والذي كان يتبع اداريا لمديرية كسلا.

وقد جاء في وثيقة المشروع : "إن حكومة السودان مهتمة اهتماماً كبيراً باستقرار الرحل وشبه الرحل ، إذ تؤمن انه بدون هذا التحول ، من اقتصاد الرعي الى اقتصاد الزراعة ، سيكون تطور السودان بطئا.

إن التجربة المستفادة من استقرار القبائل ، والعائلة في الجزيرة وامتداد المناقل والقاش ، تشجع الحكومة للقيام بتنمية مديرية كسلا ، من خلال استقرار قبائل البجا الذين يسكنون هذه المنطقة".

تشغل القبائل المشار اليها جزءاً كبيرا من هذه المديرية. وتقدر اعدادهم حسب الوضع الراهن (١٩٦٤) بحوالي (١٢٨,٠٠٠) نسمة ، منهم (٤٨,٠٠٠) ينتمون الى فرع الامرار و (٨٠,٠٠٠) للبشارين. وبسبب حياتهم الرعوية ، فهم يعانون من الصعاب في الحصول على المراعي والمياه لحيواناتهم ، لذا قررت الحكومة أن تخطط لا ستقرارهم في أماكن مناسبة. وفي هذا الصدد ، قسمت المنطقة التي يشغلونها الى ٥ مناطق ، وكل منطقة الى ٦ مراكز ، بهدف احداث الاستقرار ، بجملة ٢٩ مركزاً. وسيكون لكل من المناطق الخمس رئاسة منفصلة ، تحوي المكاتب والتسهيلات التالية :-

١) رئاسة إدارية.
٢) وحدة للابار الجوفية.
٣) وحدة للابار السطحية.
٤) وحدة للسدود.
٥) وحدة تعليم ، للاشراف على مدرستين ابتدائيتين بكل منطقة ، واحدة للاولاد والاخرى للبنات.

لم تشمل القائمة اعلاه الانشطة التالية ، اذ انها ستوكل للقطاع الخاص ، ممع بعض المنذ الحكومي :

١) طواحين غلال.
٢) وحدات تصنيع البان.
٣) وحدات دواجن .
٤) وحدات ميكنة زراعية.
٥) اسمدة.
٦) معدات رش.

اخيرا سيشمل المشروع معدات طبية للخدمات العلاجية : معدات جراحة ، طبية اخرى ، اسعافات وشاحنات .

ثم فصلت وثيقة المشروع مواقع الاستقرار ال ٢٩ المقترحة ، معطية مركز كل موقع والمجموعات التي تتبع له (وهنا يرجى الرجوع للنسخة الانجليزية من الدراسة للوقوف على هذه التفاصيل).

تقويم عام :

أ) لم يتم تنفيذ المشروع لعدم استمرارية خطط الحكومة وانشطتها.

ب) يعطى المشروع مثالاً حيا لضعف التخطيط بمفهومه العلمي من ناحية الاعداد ، اذ انه أسس على بعد واحد ، هو توفير خدمات المجتمع.

ج) كل منطقة المشروع قاعدتها من الموارد ضعيفة ، خاصة فيما يتصل بالاراضي والمياه ، لتحويلها الى جزيرة أخرى لو القاش ، حتى لو اتفقنا افتراضا على ان المشروعين قد حولا الرحل الى حياة مستقرة.

د) تجدر الاشارة الى فكر " قبيح" جاء فى وثيقة المشروع :

"قررت الحكومة استقرار قبائل المنطقة وقررت أن تحولهم الى الزراعة" ، وهو موقف يتمسك به الكثيرون كمصير مستقبلى للرحل

هـ) افتقر المقترح الى بنيان شمولى عند صياغته ، إذ تجاهل عناصر ومحاور ضرورية كان يمكن أخذها فى الاعتبار: الوضع البيئى للمنطقة ، خيار تنميتها فى المجال الرعوى ، امكانية تطوير الاودية الموسمية ، والاوجه المتصلة بالابعاد الانسانية لاستخدام وإدارة الموارد ، مثل تنظيم المجتمعات المعنية وملكية الأراضى ، المشاركة الفاعلة للمستهدفين ... وما الى ذلك.

٢-٤-٢: الحالة (٢) تجارب الاستقرار التى استهدفت البجا فى القطاع المطرى :

٢-١: فى همشكوريب ، بواسطة الشيخ على بيتاى:

هو نوع من الاستقرار التلقائى ، تأسس على قيام مدارس دينية (خلاوى) ، قرى نموذجية ، تقديم خدمات صحية وتعليمية وتسهيلات اخرى ، بدأ فى ١٩٥١. قدمت الحكومة ومنظمات دولية مساعدات الى هذه الخلاوى ، مما إحدث تغييراً إجتماعيا واقتصاديا واضحا وسط سكان همشكوريب والقرى من حولها ، والتى يقدر عدد سكانها ب ٥٠ر٠٠٠ نسمه (١٩٨٢).

٢-٢: فى مشاريع زراعية بمنطقة القضارف (١٩٤٨، ١٩٥٨ و١٩٧٢):

استمر الاهتمام باستقرار البجا عبر عهود مختلفة ، لاسباب منها موجات الجفاف وتكرار حدوث المجاعات فى أقليم البحر الأحمر ، مما حدى بالمهتمين الى التفكير فى تهجير بعض المجموعات ، وتسهيل استقرارها فى الجزء الجنوبى من أقليم كسلا ، وفى اقليم النيل الازرق.

١٩٤٨ : شملت استقرار ٥٠٠ أسرة فى مشروع القدنبلية لممارسة الزراعة الآلية. وكانت مساهمة الحكومة فى اعداد الارض والاشراف على الزراعة. وبعد سنة واحدة ، رحلت حوالى ٨٠% من الاسر التى هجرت ، تاركين المشروع ، الى مناطقهم التى قدموا منها ، بسبب مرض الملاريا والوفيات التى حدثت وسطهم.

١٩٥٨ : استقرت مجموعة من أسر البجا فى المعسكر رقم (٤) فى ١٠ مرابيع أراضى ، بمساحة ٠٠٠ر١ فدان ، لانتاج محصول الذرة ، وقامت الحكومة بتوفير المعدات الزراعية والبذور ، على أن تسدد قيمتها فى اقساط. وبعد مضى ٥ سنوات وبسبب التذبذب فى الانتاج والدخل ، وعدم القدرة على سداد الاقساط ، تركت الأسر المشروع وعادت الى مناطقها الأصلية.

١٩٧٢ : جرت محاولة أخرى ، هدفت الى استقرار ١٢٠ أسرة على مساحة ٢٠٠ر١ فدان فى ام براخيت بمنطقة القشقة . وبعد عام واحد غادرت منهم ١٠٠ أسرة الى مواطنها الأصلية بسبب ضعف الخبرة الفنية والمهارة فى التعامل مع الآلات الزراعية ، وبسبب الفشل فى توفير غذاء كافى يسند بقاؤهم فى الأيام الأولى وظلت باقى الاسر بالمنطقة تمارس تربية الابقار ، إذ شجعهم على ذلك وجود مراعى جيدة ، مع توفر المياه ولتمكنهم من زراعة المحاصيل بالطرق التقليدية.

تقييم عام :

أ) استمرت منطقة البجا بفقرها الظاهر فى مواردها الزراعية ونقص الغذاء وتكرار المجاعات ، فى اجتذاب انتباه الحكومات لايجاد بعض الحلول لمشاكل سكانها.

ب) ينظر الى الاستقرار فى اوقات مختلفة كخيار امثل ، ويشار الى مثال همشكوريب كحل ناجح ، فى حين انه عالج توفير بعض الخدمات ، وتجاهل عناصر التنمية الاقتصادية ، مع كونه نمط ابوى جرى تحت رعاية الشيخ على بيتاى.

ج) فى الامثلة الأخرى التى اوردت للاستقرار تحت الانتاج الزراعى ، عكست النتائج عدم استمرارية التحارب مع الفشل ، والذى يمكن أن يعزى للأتى :

- التخطيط الضعيف للمشاريع التى نفذت ، بتركيز على توفير الارض وبعض المدخلات.
- عدم كفاية المتابعة والاشراف : أن تأخذ الناس وتضعهمعلى الارض ويكون ذلك كل شىء.
- تغير المكان من بيئات جافة الى بيئات رطبة ، مع عدم المساعدة فى التأقلم مع الظروف الجديدة.

ظلت بعض الأسر فى ام براخيت مستمرة لانها أخذت بالنظام الانتاجى الذى تعرفه : تربية الحيوان.

٢-٤-٣: الحالة (٣) استقرار الشكرية :

تتمركز قبيلة الشكرية فى سهل البطانة ، وهى تشمل اكثر من ١٦ عشيرة ، يربون الجمال والضان والابقار والماعز. وعند قيام مشروعى حلفا الجديدة والرهد تقلصت مساحات مراعيهم ، وزاد من الضغط عليهم قيام مشاريع مروية ومطرية وتكرار حدوث الجفافات مما حدى بهم البحث عن مراعى جديدة، والتحول الى انماط مغايرة من المعيشة ، ومن تلك الاستقرار فى مشروعى حلفا الجديدة والرهد كمزارعين وكعمالة زراعية ، والعمل بالتجارة والتوظف.

ومن التكيفات التى جرت بسبب الظروف الحديدة ، ان تصدعت الأسر الممتدة ، وأخذت مكانها الاسر الصغيرة ، وطغت الرعيات والسلوكيات الفردية. مما شجع على تأكل النظام الأصلى الذى كان يضبط الاوضاع المحلية والعلاقات بين المجموعات القبلية ، اذ قبل هذه التغيرات كانت مراعى البطانة محكوم استخدامها باعراف مراعاة عند القبائل ، إذ كان مخصصا ضمن البطانة مراعى للشكرية ، وتواريخ لدخول وخروج القبائل التى ترتادها ، وهذه كلها انهارت واصبحت البطانة مفتوحة للأستخدام غير المنضبط وكنتيجة تابعة توسعت المساحة المنزرعة بالمحاصيل وزادت معدلات التحطيب ، ونتج من هذه الانفلاتات انتشار سرقات الحيوان والتعديات على موارد المياه خاصة الحفائر وألغى الرعى الجائر وتدنت انتاجية المراعى ، وترتب على كل ذلك اضعاف الأمن.

تقييم عـــام :

أ) تسبب قيام المشاريع الزراعية المروية والتوسع فى الزراعة المطرية مع حدوث الجفافات ، الى زيادة وتيسرة الاستقرار التلقائى وسط الشكرية ، مغيراً نمط حياتهم وثقافتهم.

ب) ادى النقص فى المراعى الى زيادة حدة الصراعات على موارد الاعلاف الموجودة ، والدخول فى دوائر مفرغة : الاخذ بالزراعة والمهن الأخرى والاستقرار.

ج) تغيير فى المسارات التقليدية للحيوان ، بسبب الاغلاق بالمشاريع الزراعية وقنوات الرى ، والذى ترتب عنه السير لمسافات طويلة والاعتماد اكثر على مخلفات المحاصيل والتعدى على الاراضى المزروعة.

د) التنوع فى الملكية والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه امتلاك الاراضى فى المشاريع ، الاستثمار فى انتاج المحاصيل ، الاخذ بتجارة الحيوان ، ممارسة الاعمال التجارية الأخرى ، تملك السيارات للنقل ، الاستقرار فى مساكن دائمة ، واستفادة اكثر من الخدمات المجتمعية.

٢-٤-٤: الحالة (٤) : الاستقرار بمشروع جريح السرحة الرعوى ١٩٦٩-١٩٨٤):

بدأ تنفيذ المشروع في ١٩٦٩ ، في منطقة الكواهلة بدار الكبابيش ، تحت الإدارة المباشرة لقسم المشاريع بمصلحة التنمية الريفية التابعة لوزارة التعاون والتنمية الريفية انذاك ، والتي وفرت كوادر التنفيذ والمعينات من عربات ومعدات وانشاءات من مكاتب واستراحه بمنطقة المشروع. وكانت الأهداف التي وضعت للمشروع على النحو التالي :

١) تحقيق استقرار الرحل من قبائل عدة ترتاد المنطقة.
٢) تنمية استغلال المراعي على أسس علمية.
٣) اتخاذ المشروع كاطار تقدم الحكومة عن طريقه الخدمات الاخرى من تعليم وصحة وارشاد.
٤) توفير المياه وتنظيم استخداماتها.

شغل المشروع الجزء الغربي من منطقة ام قوزين الواقعة ما بين ام بادر وام كدادة ، وهي جزء من حزام شبه الصحراء ، تستخدم منذ امد بعيد كمراعي خريف ، بواسطة مجموعة من قبائل الابالة من شمال كردفان وشمال دارفور(كبابيش ، كواهلة، هواوير ، برتي ، ميدوب وخلافهم). تم وضع خطة المشروع كتمرين مكتبي من الخرطوم ، بغياب تام للمسوحات والدراسات العلمية السائدة ، في مجالات كاكولوجية المنطقة ، والخصائص الاجتماعية للمستهدفين والقبائل المحيطة.

استفادت من المشروع قبيلة واحدة ، هم الكواهلة الذين يتمركزون في منطقة ام بادر ، وعن طريقه حصلوا على حق استغلال منطقة كانت محمية وترعاها مجموعة من القبائل. قام المشروع كجمعية تعاونية ب ٢٦ أسرة في البداية ، ليرتفع العدد فيما بعد الى ٧٠ أسرة ، هم في الواقع أسر ناظر الكواهلة وذوي القربى. حصل المشروع على محطة مياه ، وكون جمعية تعاونية ، شملت دكان وطاحونة.

وفي مجال تنظيم المراعي ، تم تقسيم منطقة المشروع الى مربعات رعوية (Paddocks) أجريت عليها دراسات حمولة مراعي مع تنفيذ خطة للرعي المتبادل بينها. الا أنه لم تطبق خطة المشروع بانضباط بواسطة المستفيدين ، وتدريجيا قاموا بادخالهم ابقارهم الى منطقة المشروع على مراعي اصلاً ضعيفة ، مما سرع من ظاهرة الرعي الجائر. وحيث إن إدارة المشروع لم تكن بالصرامة المطلوبة في تطبيق خطط الرعي التي وضعت ، تعرضت المراعي للتدهور فاختفت معظم الحوليات المستساغة .

وعند تقييم آثار المشروع ، من دراسات عدة أجريت ، شملت اكثر من رسالة ماجستير ، بدا أن جوانبه السلبية اكثر من الايجابية. بداية تمكينه لقبيلة بعينها من احتكار منطقة المشروع والتي كانت من قبل مرعى مشتركاً لعدة قبائل ، واحداثه خللاً في التوازن البيئي بسبب جذبه لاعداد من الحيوان فوق طاقة المراعي ، كما انه فشل في تحقيق تنمية اجتماعية ، بتوفير الخدمات الانسانية للسكان.

تقييم عـــام :

أ) ضعف مشاركة المستفيدين في تصميم وتمويل وتنفيذ المشروع.
ب) عدم الأخذ في الاعتبار النظم الرعوية التي كانت سائدة قبل قيام المشروع ، وحقوق وتحركات القبائل في المنطقة.
ج) محدودية قدرات ادارة المشروع ، وضعف تمويل النشاطات من قبل المستفيدين.
د) الزيادة في اعداد الحيوان فوق طاقة المرعى ، وإدخال ابقار كثيرة وقطعان من خارج المشروع.
هـ) عدم تأهيل العاملين بالمشروع بالقدر الكافي ، لاجراء الدراسات المطلوبة خاصة فيما يتصل بتنظيم وتحريك المجتمع نحو أهداف المشروع ، ومجابهة المشاكل التي تطرأ.
و) استمرار الصراع القبلي بين الكواهلة والكبابيش حول احقية الكواهلة للمشروع.

ز) بعد المشروع وصعوبة الوصول اليه ، وانعدام فرص العمل بداخله وفى المناطق القريبة منه.

٢-٤-٥: الحالة (٥) : مشروع استقرار المسيرية الحمر بمنطقة المجلد (١٩٦٩-١٩٨٤):

قام بتنفيذ المشروع قسم المشاريع بمصلحة التنمية الريفية التى كانت تتبع لوزارة التعاون والتنمية الريفية. بدأ التنفيذ فى ١٩٦٩ ، مع استمرار انشطة المشروع حتى ١٩٨٤ ، ولكن بصورة متقطعة. تقع منطقة المشروع حول المجلد وجنوبها. أهداف المشروع ، كما تضمنتها وثيقته ، يمكن ايجازها فى الاتى :

١) الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية بالمنطقة ، من خلال التطبيقات العلمية.
٢) وضع الأسس الاقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعية تحت ظروف الرعى التقليدى.
٣) استقرار الرحل ، وتمكينهم من العيش تحت أوضاع اكثر تطوراً.
٤) تحسين وترقية الانتاج الحيوانى ، لتشجيع الرعاة لتبنى أساليب انتاجية أحسن.
٥) الوصول الى نموذج اقتصادى فى إدارة موارد المياه ، لتعطى عائداً اقتصاديا.
٦) تمكين مصنع البان بابنوسه من العمل بصورة افضل ، من خلال زيادة الكميات الواردة اليه من الالبان.
٧) اعداد المسرح لجهات حكومية أخرى لتقوم بتقديم الخدمات المجتمعية الضرورية ، فى مجالات التعليم والصحة ، والارشاد وترقية المجتمع المدنى.

صممت المساحة التى يغطيها المشروع بان تكون ٧٠ × ٧٠ كلم ، تمتد من حدود المجلد الى الجنوب وتقسم الى ٧٠ مزرعة بمساحة ٧ × ٧ كلم لكل مزرعة. كل مزرعة تسور بالاسلاك الشائكة ، وتزود ببئر أرتوازى ، تكون فى وسطها ، وتطور بها مستوطنة لمجموعة مختارة من المسيرية. واعتماداً على دراسة طاقة تحمل المرعى ، تستوعب المزرعة العدد المناسب من الابقار ، مع نشاطات اضافية ، كزراعة المحاصيل والفاكهة والخضروات ، والتى يكون ريها من البئر الارتوازى.

مع بداية تنفيذ المشروع تم تقليص عدد المزارع من ٧٠ مقترحة الى ٨ ، على ضوء اخضاع الخطة الاولية للتقييم ، ورسى الاختيار على المواقع التالية : ترجى الله، الحاجز ، الحدادى ، بقره ، يوط ، صبيح ، ام دقيق والكليبات. بدأ العمل فى المشروع فى ١٩٦٩ ، تحت أشراف قسم المشاريع بادارة التنمية الريفية بالابيض ، شاملاً : وضع علامات حدود المزارع ، تسويرها بالسلك الشائك ، حفر الآبار الارتوازية ، تشييد حظائر المزارع ، بناء وعمل احواض المياه ، توفير الموظفين للمشروع (قليل من الخريجين مع مساعدين فنيين) ، توفير سكن الموظفين ، توفير معدات ميدانية (سيارات ، تراكتورات وملحقاتها) وإجراء دراسات حقلية.

استمر المشروع يعمل ، وفى ١٩٧٤ اخضع لتقييم داخلى ، وصى بقفل ٥ من المزارع والاستمرار ب ٣ منها كتجربة رائدة. وفى ١٩٨٤ قفلت هذه الأخيرة ، وانتهى المشروع ، كغيره من مشاريع كثيرة.

تقييم عـــام:

أ) لم يصمم المشروع بصورة تشاورية مع مجموعات الرحل وقياداتهم ، والوحدات الحكومية ذات الصلة بكردفان ، كالمراعى والعلف ، والغابات والثروة الحيوانية ، والحكومات المحلية ، وحتى مصنع البان بابنوسه بمنطقة المشروع.

ب) فكرة المشروع كانت فوقية ، حسب رؤية وزير التعاون والتنمية الريفية وقتها تحت شعار "تحضير الريف" ، والذى فى اطاره حاولت محاولة قسم المشاريع بالتنمية الريفية لتجسيده فى مشروع.

ج) افتقر تخطيط المشروع الى الدراسات الاعدادية الكافية فى جوانب العناصر الطبيعية والبعد الجغرافى واكثر أهمية الخصائص الاجتماعية للسكان.

د) وفى اختيار المزارع الـ ٨ ، لم يؤخذ فى الاعتبار أن تخدم كنقاط ربط فى المسارات المئوية بين مراعى "المجالد" ومراعى " البحر" ، والذى نتج عنه ، أن المزارع اصبحت عوائق لحركة مجموعات من المسيرية، الذين تقليديا كانوا يمرون بها ، مما أدى الى نشوب الصراعات بين مجموعات الرعى وإدارة المشروع.

هـ) اما بخصوص هدف تزويد مصنع الدان بالبوسه بكميات اضافية من اللبن ، فكان نصيبه الفشل ، حيث أن ابقار المسيرية من السلالات ضعيفة الانتاج ، والذى لا يتعدى معدله ، ٤ أرطال ،في اليوم فى افضل الحالات ، عادة ما يترك الجزء الاكبر منه للعجول.

٢-٤-٦: الحالة (٦) : مشاريع الاستقرار بمشروع غرب السافنا (١٩٨٩،١٩٧٨):

انبعث هيئة غرب السافنا نماذج التنمية الريفية المتكاملة فى الجزء الجنوبى الشرقى من جنوب دارفور ، على أساس فلسفة الاستخدام المستدام لموارد المنطقة. وفى هذا الإطار استهدف مكون المستوطنات فى المشروع استيعاب السكان الذين تأثروا بالجفاف فى الجزء الشمالى من أقليم دارفور ، بالاضافة الى مجموعات تعيش شحا فى الموارد على مستوى المشروع ، بناء على تحليل الجدوى الفنية والمالية مع أخذ الجوانب البيئية والاجتماعية فى الاعتبار.

كانت الأهداف الكلية لمشاريع الاستقرار هى :

١) زيادة انتاجية الاراضى والعمالة ، بتوفير مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ، وإرشاد وبحوث وتسويق وتمليف زراعى ، مع الارتقاء بالبنيات الاساسية وخدمات المجتمع.

٢) حماية البيئة ، عن طريق الاستقرار ، وامتلاك الاراضى المحسنة ، وتطبيق دورات المحاصيل.

٣) حماية وتحسين انتاج الحيوان وتوفير الخدمات البيطرية ، لتحقيق عائد مادى أحسن للارتقاء بالصادرات.

بدأ تنفيذ هذا البرنامج فى المرحلة الاولى من المشروع وتبعه عمل مسح ميدانى للرحل فى المرحلة الثانية ، بغرض تفهم أكثر لنظم انتاجهم ، وتحديد الاراضى التى ستمنح لهم لمزاولة الزراعة ، ومساحات المراعى المشتركة ، ومدى الاستفادة من مخلفات الزراعة. ولانه جرى بالفعل نوع من الاستقرار التلقائى ، من بعض المجموعات المتأثرة بالجفاف داخل أراضى المشروع ، اتبع ذلك بتطوير مستوطنات فى أربعة مواقع : العمود الاخضر ، ام راكوبة ، ام بلوط ، وسانى دليبه ، استوعبت مجموعات من الزغاوة وبنى هلبة بالاضافة الى آخرين. ومع أن البرنامج حدد نظاماً للرعى داخل هذه المستوطنات، الا أن ضعف تطبيقه بادارته داخليا، لم ينجح فى حل مشكلة التوازن بين طاقات المراعى واعداد الحيوانات التى استوعبت فى المستوطنات.

نأخذ مستوطنة ام بلوط كمثال، هى مستوطنة طبق فيها نظام الرعى المنظم، وأستهدف فيها فقراء الرحل من بنى هلبه، ممن ليست لهم ملكيات أراضى ، فمنحوا أراضى للزراعة ومراعى مشتركة. صمم الأنموذج على أن تكون إدارة أرض المرعى داخل المستوطنة بواسطة المستفيدين عبر تنظيمهم الذى خلق ، وبالعمل المشترك مع المجلس المحلى ، لتطبيق نظام رعى مراقب ومحمى ، مع مزاولة الزراعة على أراضى خصصت لذلك. وقد سورت المستوطنة بالسلك الشائك لمنع دخول حيوانات لا تتبع لها. الا أن هذا التنظيم لم يعمل لتحقيق النتائج المرجوة من المخطط العلمى الذى وضع. وسبب فشله فى انه لم يستطع أن يمنع دخول حيوانات الاقرباء والرؤساء ، عبر تبادل القطعان المملوكة داخل المستوطنة بأخرى تأتى من خارجها ، مما ترتب عنه زيادة فى الاعداد ، فوق طاقة المرعى. ونتج عن ذلك ظهور الرعى الجائر ، والصراعات على المرعى ، خاصة خلال شهور

الصيف وفترات المحل. ولم تنجح العقود المبرمة مع المستوطنين ، في تخفيض اعداد الحيوانات الى مستوى معقـول. توقـف المشروع ، بتوقف مشروع تنمية غرب الساقنا ، ولم يجرى تقييم له ليستفاد اكثر من تجربته.

تقييم عـــام :

أ) محدودية مساحة أراضى المستوطنات ، مع ضعف فى برنامج تطوير المراعى لاختيار الاعلاف الجيـدة والتوسع فى زراعتها.

ب) ادى التركيز على تنفيذ برنامج الرعى المشترك الى عدم إعطاء اهتمام اكبر لجوانب التنمية الاخرى فى المستوطنة.

ج) لم يعر اهتمام كافى للمراعى المفتوحة خارج المستوطنات ، مما نتج عنه ضغط عالى علـى المراعـى المحمية داخل المستوطنات.

د) عدم اجراء الدراسات الكافية للنواحى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التى أستهدفت ، مما ترتب عنه ضعف تصميم البرنامج وإدارة انشطته ، ليكون مستجيبا لعادات وتقاليد الرحل وليحافظ على البيئة.

هـ) للسبب اعلاه فأن العقود التى ابرمت مع الرحل ، لضبط اعداد الحيوان داخـل المسـتوطنات ، بقيـت مواثيق رسمية ليست ذات أثر.

و) المستوطنات التى طورت كبيرة فى حجمها ، فوق قدرات الادارة والاشراف الذى وفـر ، خاصـة وأن المشروع بصورة عامة كان يعانى من نقص فى الكوادر وضعف فى الحوافز.

ز) كما أن التمويل الذى خصص لتنمية المستوطنات كان محدوداً ، مع أن مشروع غرب الساقنا كان مسنوداً بجهات عالمية.

٢-٤-٧ : الحالة (٧) : مشروع جريجخ لتطوير المراعى وتقليل انبعاث ثانى اوكسيد الكربون :

على ضفاف مشروع الأضبة الرعوى ، والذى جرى تطويره بواسطة UNSSO فى الثمانينات ، تم تنفيذ مـشروع جـريجخ ، تحت العنوان أعلاه. هدف المشروع الى تحقيق استدامة الموارد الطبيعية والبيئية بمنطقة المشروع ، عن طريق حماية الغطـاء النباتى من مراعى وغابات وتنميته ، باشراك كامل للجماعات المستفيدة.

يقع مجلس ريفى جريجخ فى محلية بارا. ويضم سكان الوحدة الادارية لجريجخ نوعان من السكان : جوامعه مـستقرين بقريـة جريجخ وقرى الوحدة الأخرى ، يمارسون زراعة الدخن والسمسم وطق الهشاب ، ويربون اعداد قليلة من الماعز والضان ، على اراضى القوز ، وفرع من الرحل من قبيلة الكواهلة ، من منطقة ام بادر ، يربون الجمال والضأن ، داوموا خلال الثلاثـين سـنة الماضية ، على القدوم الى منطقة المشروع بحيواناتهم ليمضوا الصيف حول دونكى جريجخ .

خلقت العلاقة المستمرة بين المجتمع المستقر بجريجخ والقرى المحيطة ، وفرع الكواهلة الذى يزور المنطقة كل عام ، نوعاً مـن المنافع والثقة المتبادلة ، لاحظها الفريق الذى خطط المشروع ، فاتخذهما كارضية ، لمثال جيد كأنموذج له فرص نجاح كبيـرة نحو تحقيق أهداف المشروع ، والتى تضمنت الآتى :

١) اعادة تأهيل المراعى وزيادة مستويات خزن ثانى اوكسيد الكربون.

٢) تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجموعات المستهدفة.

٣) بناء القدرات المالية للمستهدفين ، عن طريق انشاء صندوق دوار ، يوفر فرص التمويل لانشطة الاستثمار ، وادرار الدخول لصغار المنتجين.

٤) الدفع بنشاطات تنمية المجتمع ، لتحقيق إدارة أحسن للموارد الطبيعية.
٥) توفير المياه ، ومدخلات أخرى ، كالبذور والخدمات البيطرية.

وقد شملت مكونات المشروع :

رفع كفاءة المجتمع لتدبير المراعي الطبيعية.
- تحسين قدرة المرعى.
- تنويع وتحسين نظم الانتاج الحالية ، عبر التدريب ، وادخال تكنولوجيات مناسبة.
- التحوط لحدوث الجفاف بتبني استراتيجيات تقلل من آثاره ، ومن تلك التوسع في النشاطات الأقتصادية المساعدة والتدريب لبناء المقدرات.

اعتمد تنفيذ الهيكل الإداري للمشروع على إدارتي المراعي والعلف المركزية والولائية . وكان المديران اللذان مرا على المشروع متخصصين في المراعي ، وقاما بتنفيذ الخطط الخاصة بالمشروع من خلال الوحدات التالية :

- وحدة الموارد الطبيعية : من مهامها تنظيم وتعبئة المجتمع ، ليقوم بتنفيذ انشطة المشروع ، تعميق مفهوم المشاركة ، تدريب المستهدفين (من النوعين) ، تأسيس منظمات المجتمع ، شاملة المراة وانشطتها.
- وحدة الارشاد : تعمل في اشراك المجتمعات في تنفيذ المشاريع : التخطيط ، التنفيذ ، بناء الوعي البيئي ، منع قطع الاشجار ، تصميم نماذج رعوية ، ادخال رعي الماعز برعي الضان لانه أخف تأثيراً على المراعي.
- وحدة ارشاد المرأة : تدريب المراة في انشطة إدرار الدخل ، وفي تقليل استهلاك الطاقة النباتية بادخال المواقد المحسنة.
- وحدة صحة وانتاج الحيوان: القضاء على امراض الحيوان ، تدريب مساعدين بيطريين ، تطوير علف بديل من الملاس ، وتربية الدواجن لانتاج البيض والفراخ.
- وحدة التمويل : بناء الصناديق الدوارة لتمويل انشطة ادرار الدخل ، تمويل استبدال الماعز بالضان ، تعويض من فقدوا حيواناتهم اثناء الجفاف بالمجترات.
- وحدة المتابعة والتقييم : تطبيق قياسات للمشاركة ، التقليل من الفقر ، وقياس أداء المشروع.
- وحدة الإسناد الإداري : متابعة تدفق التمويل الخارجي ، وتسهيل احتياجات الصناديق المحلية.

تقييم عـــام :

يعتبر المشروع انموذجاً تعليميا ناجحا ، في مجال إدارة المراعي بمشاركة المجتمع. وتتمضن مؤشرات نجاحه الاتي :

١) العمل مع مجتمعات تختلف في تكوينها الاثني والاجتماعي ، وفي رعاتها : قرى الجوامعة المستقرة وفرع الكواهلة الرحل.
٢) بدلا عن السلك الشائك ، طبق المشروع السياج الإجتماعي في تنظيم وادارة ومراقبة استخدام المراعي من خلال تنظيمات المجتمع.
٣) حقق المشروع الكثير في مجال التأهيل البيئي ، بتجديد الغطاء النباتي ، إعتماداً على نتائج العديد من التقييمات.

٤) حرك المشروع مجالات تنموية متعددة ، وانجز فيها من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

لكن المشروع توقف ، بتوقف الدعم الخارجي ، الشيء الذي يذكر دوماً بعدم مقدرة الجهات التنفيذية على تحقيق استدامة النجاحات.

٢-٥ : المؤتمرات الوقائية – اقليم كردفان (فترة السبعينات والثمانينات):

الأسم ابتكر بواسطة إدارة شؤون الرحل – اقليم كردفان – في ظل الحكم الاقليمي الذي أسسه نظام مايو. تكونت الإدارة كنشاط إرتجاعي ، لاحدى فلسفات د. جعفر محمد علي بخيت ، وزير الحكم المحلي خلال السبعينات ، في محاولته لتحقيق تنمية وسط الرحل ، عن طريق توفير كادر من ضباط الحكم المحلي " **الضباط السيارة**" ، لمصاحبة قبائل الرحل خلال تحركاتهم الموسمية ، لمتابعة شؤونهم بصورة لصيقة وحل مشاكلهم. وحدث أن كان **الأخ علي جماع** واحداً من هذه الدفعة من " **الضباط السيارة**" ، وهو من قبيلة المسيرية ، فأسس ادارة لشؤون الرحل عند نقله الي كردفان.

وقد ظلت الإدارة الوحيدة التي جرى تأسيسها في القطر ، وقد يعزى ذلك الي أنها كانت بدافع شخصي من **الأخ علي جماع**. الا انها كانت تتمتع باعتراف رسمي من حكومة الاقليم خلال فترة عملها ، حيث اعتمدت كالجهة المختصة بقضايا الرحل. وكان بها ٥ ضربطيين ، ولها مكاتب وتسهيلات من عربات وميزانيات.

كان من ضمن انشطة الإدارة تنظيم مؤتمرات تجمع الرحل ، عرفت "بالمؤتمرات الوقائية". وقائية ضد ماذا؟ ضد الصراعات بين القبائل ، والتي تحدث حول المرعى وموارد المياه ، وتداعيات هذه الصراعات على الامن والعلاقات بين المجموعات الرعوية. وقد حافظت الادارة على عقد هذه المؤتمرات ، متبعة في ذلك النهج المتوارث من اجتماعات رئاسات القبائل لحل مشاكلها ، والذي أعطاه الحكم **البريطاني** بعداً رسمياً. وبالاطلاع على الوثائق التي تركتها الادارة ، نجد انه قد تم عقد مؤتمرات وقائية ، بكل مجالس المناطق باقليم كردفان انذاك : سودري ، بارا ، ام روابة ، الابيض ، النهود، كادقلي و المجلد.

وبما انها كانت مؤتمرات وقائية ، تعقد سنويا بغرض معالجة الصراعات ، كانت المواضيع التي تطرح وتناقش فيها ، تلقى اهتماماً من القبائل المشاركة فيها ، وكان حضورها كبيراً. وتأخذ كمثال ، المؤتمر الذي عقد بالمجلد في ١٩٨٤ ، وهي سنة الجفاف. انعقد المؤتمر لمدة يومين ، وكان الحضور خليطاً من المسؤولين وممثلي القبائل وآخرين :

- حكومة الاقليم ، وعلى رأسها نائب الحاكم وبعض وزراء الاقليم.

رؤساء الإدارات الحكومية التابعة للأقليم : المراعي والعلف ، الزراعة ، الغابات ، الثروة الحيوانية ، الحياة البرية ، هيئة توفير المياه ، الجهاز القضائي ، الشرطة ، الامن ، الخ... .

وحدات الحكم المحلي من اقاليم الولاية ، وبعض رؤساء الوحدات الفنية بتلك الاقاليم.

رؤساء الهيئات السياسية والتشريعية.

محطة الابيض للابحاث الزراعية.

وزارة الصحة المركزية.

- رؤساء القبائل ، وممثلين للتنظيمات الشعبية بمناطقهم.
- ممثل لاقليم بحر الغزال ، كمنطقة متاخمة.

اساتذة من جامعة الخرطوم من شعبتي الانثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصاد : بروفسير عبدالغفار محمد أحمد ، دكتور موسى عبدالجليل ودكتور صديق اميده.

- بعض المنظمات الدولية و المنظمات التطوعية العاملة بالاقليم : يونسيف ، هيئة الصحة العالمية ، المعونة الامريكية ومجلة سودان نار .

كان اجمالي عدد المشاركين ٨٢.

غطى المؤتمر مواضيع كثيرة ، اختصت بالرعي والصراعات حوله. وكان من أهمها تسهيل استيعاب الرحل من الأجزاء الشمالية من الاقليم (الأبالة) ، الذين تضرروا من جفاف ١٩٨٤ بالاجزاء الجنوبية منه ، كحل عاجل ومن بعد اسكانهم بصورة دائمة هناك. وقد وجد وضعهم المنهار وما هم فيه من حالة ضعف تقديراً وتعاطفاً من المؤتمرين ، وبالاخص من ممثلي القبائل الحاضرين من الشق الجنوبي للأقليم ، وكانت العواطف جياشة ، " هم اهلنا وهم في محنة".

وحول المقترح الذي أثير حول استقرار بعض المجموعات المتضررة في الجزء الجنوبي من الاقليم ، رد المبعد نائب الحاكم (فضل حماد ، انذاك) بالتعقيب الاتي :

*" انها رغبتنا ، أن يخرج المؤتمر بتوجيهات وتوصيات ملموسة ، تؤسس على التفكير العميق والمعالجات العلمية ، وليست على الوعود الرنانة. فمن تجربتي الشخصية ، حيث أني من خلفية رعوية (من المسيرية الزرق – المتمركزين في منطقتي لقاوة ورجل الفولة) وارتكازاً على الفترة التي امضيتها كمحافظ لجنوب دارفور ، **اؤكد على فهمنا المشترك ، أن الناس شركاء في النار والماء والكلأ والارض ، لكننا نحتاج أن نطبق هذه الشراكة على أسس علمية ، لذا علينا أن نوجد نظاماً لاستغلال الموارد يناسب كل المستخدمين للارض وتوقيتا لترحال القبائل المختلفة ، واخلائهم لاراضي الزراعات"***

استمر المؤتمر في تدارسه لمعالجة الصراعات ، كما انه غطى مواضيع أخرى مع خروجه بتوصيات ، في مجالات كالزراعة وتربية الحيوان والغابات والمراعي والحياة البرية وتقديم الخدمات للرعاة : من مياه وصحة وتعليم وأمن قبلي.

تقييم عـــام :

أ) وسيلة علاجية اكثر تطوراً ، في اطار الممارسة الطويلة للمؤتمرات القبلية التقليدية.

ب) تناولاً اكثر شمولا لقضايا الرحل ، بحضور وتغطية جغرافية واسعة وانتظاماً في الانعقاد ، مرة كل سنة.

ج) مثله ، كباقي المؤتمرات ، القبلية وغير القبلية ، والقائمة تطول هنا ، والتي من نتائجها ابقاء القضايا حية ، بدون معالجات ملموسة لترقية حياة الرحل.

د) التجربة تشير ، الى ضرورة التفكير في تكوين إدارات لشؤون الرحل على مستوى الولايات الحالية، تعنى بقضايا الصراعات ومجالات تطوير الرحل.

٢-٦ : الدروس المستفادة من الحالات التي جرى استعراضها:

تعكس الدروس المستفادة ، من حالات الاستقرار التي جرت بالقطر ، والتي تعرضنا لها في الاستعراض السابق مواطن الضعف التالية في معالجة قضايا الرحل في السودان:

١) التخطيط الوقتي ، في اغلب الحالات ، في صياغة السياسات وتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية في السودان بصورة عامة.

٢) الاعداد الضعيف ، والتنفيذ السيئ ، لمشاريع استقرار الرحل التي جرت محاولتها.

٣) الفهم الناقص للاستقرار ، كما عكسته بعض الحالات التي جرى استعراضها، بتغيير الرحل الى زراعة المحاصيل ، والذي يرقى الى حد التوهم بان أوضاعهم ستتغير .

٤) التعارض بين مصلحة الاقتصاد القومي وتوجهات ومصالح الرحل ، كاحدى نتائج هذا النحول.

٥) عدم الأخذ في الإعتبار ، ضرورات النظام الرعوي ، من تطوير للمراعي ومواصلة لتربية الحيوان ، في

بعض برامج الاستقرار التي طبقت بالتعامل مع الحيوان كجسد غريب يلزم أبعاده.

٦) عدم اعطاء الاختلافات بين مجتمعات الرحل العناية الكافية في التخطيط لاستقرارهم : فيما يتصل بقواعد الموارد الطبيعية التي تقوم عليها إقتصادياتهم و النظم الاقتصادية و الاجتماعية التي تطورت عليها و العادات و التقاليد التي نمت معها.

٧) من المأخذ على ضعف التخطيط عدم تأسيسه على المعطيات الحقلية ، من خرائط مكانية و اجتماعية ، وتقييم أوضاع الرحل على المستويين المحلي و الاقليمي ، بما يمكن من إعمال معالجات اكثر شمولاً.

٨) الآثار الناتجة عن ظاهرتي الجفاف و التصحر ، والتي زادت حدتها في الحقب الاخيرة ، مع ما سبقها من سوء تخطيط لاستخدامات الاراضي وتغليب للتوسع في الزراعة على حساب المراعي ، التقلص الظاهر في مساحات الأخيرة ، مماجعل أوضاع المجتمعات الرعوية غير مستقرة.

٩) مع اعلاء ، التغيرات في توجهات ونظم الحكم ، خاصة على المستوى المحلي ، والتي من آثارها تدهور المراعي وزيادة حدة الصراعات.

١٠) تبني سياسات غير مسنودة بالمعالجات العلمية (كاستقرار الرحل) مما أدى الى الفشل ، و المزيد من التدهور في بيئات و أوضاع الرحل.

١١) الأثر الواضح للقيم الطاغية و العلاقات المجتمعية وسط الرحل ، في اضعاف تطبيق نظم الرعي التي طورت تحت بعض مشاريع الاستقرار ، و الذي ترتب عنها عدم ضبط اعداد الحيوان ، لتتماشى مع مقدرة تحمل المرعى.

١٢) محاباة مجموعات معينة من الجماعات المؤثرة ، في بعض مشاريع الاستقرار ، مما اضعف من تنفيذ الخطط.

١٣) انتفاء النظرة التكاملية نحو إستجابة المشاريع المنفذة ، لاحتياجات الرحل ، خاصة في مجالات هامة كتوفير الخدمات ، مما افرغتها من فلسفة التنمية.

١٤) ضعف المؤسسات و الكوادر ، مع فقدان الترابط بينهما ، بما جعل الجهود مشتتة و لا تحقق الغايات المنشودة.

دراستنا للتجارب السابقة ، عكست أن بعضها كان مخطط له، والبعض الأخر كان تلقائيا ، والاثنان ترتبت عنهما آثار ، سالبة منها : النقصان في مساحات المرعى للرحل ، ما بين الاراضي المعمرة وما بقي من مراعي طبيعية ، وإغلاق مسارات الحيوان. إذ لم يكن هنالك اهتمام يمثل هذه المسائل بواسطة المخططين ، بما يمكن الرعاة من التأقلم مع أوضاع استجدت. وفي ذلك تجاهل و اصبح للرحل ، وزيادة تهميشهم.

القسم الثالث

الحقوق المعترف بها للرحل

٣ ١: منظور الاستقرار:

هنالك ميل تاريخي نحو اعتبار " استقرار الرحل" فيه حل لمشكلتهم. وتبع ان تبنت الكثير من الحكومات التي لديها رحل والمهامون بمسائل موارد الطبيعية وتنمية المناطق هذا التوجه. لم يأت ذكر "لاستقرار الرحل" في الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ ٢٠٠٢) واستراتيجية التنمية الربع قرنية (٢٠٠٢-٢٠٢٧) ، الا انها شملت ازالة الفقر ، حماية البيئة ، المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها ، قيام مناطق محمية ، وتأمين وتقوية مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في تحقيق هذه الاهداف. ومن التوجيهات ذات الصلة بالرحل ، تأكيد الاستراتيجيتين على الاهتمام بالماشية ، كثروة قومية ، ومصدر اقتصادي يجب تطويره وتنميته ، من خلال تقديم الخدمات المتصلة به ، في مجالات تحسين المراعي ، التحكم في أمراض الحيوان ، توفير المياه ، ورفع كفاءة التسويق مقارنة بالحقب السابقة. وقد جاء استقرار الرحل ، كتوجه رسمي للدولة في نظام مايو ، في الخطة الخمسية الأولى والخطط الخمسية المعدلة ، كما في الخطة العشرية لنظام عبود ، بما يشير الى أن الفكرة بعثت مع الاستقلال ، في حين لم يأت لها ذكر في حقبة الاستعمار ، الا فيما ارتبط بتوفير المياه كعامل مساعد في فتح أراضي جديدة ، وتسهيل قيام القرى وفي تحركات الرعاة. وقد تطرقنا من قبل الى امثلة مشاريع الجزيرة ودلتا القاش ودلتا طوكر ، وما تم فيهما من استقرار تلقائي ، واستهداف لعمل الرحل، بتحويلهم الى مزارعين او عمالة موسمية لانتاج القطن. وكان من المعتاد جداً ، مع استمرار الحال في الفترات الحديثة ، أن تقع العين في التقارير السنوية للمشاريع المروية ، على بند ثابت ، عن كم من الماشية والرعاة ، تمت مطاردتهم ، والقاء القبض عليهم ، أو طردوا خارج حدود المشاريع.

ويبدو انه مع استقلال الكثير من الدول التي كانت مستعمرة ، تطلعت الامم الجديدة الى تحقيق رفاهية مواطنيها ، ومن ضمن السياسات التي وجدت رواجاً " استقرار الرحل" ، على انه الدواء الناجع لحل مشاكلهم. ونجد وسط المروجين لهذا الحل الصفوة من ذوي الخلفيات الحضرية ، من المتعلمين والسياسيين وبعض ابناء القبائل ومن هم على شاكلتهم. ومن دوافعهم للفكرة شجبهم للحياة البدوية ، في انها معوقة لتمدن هذه المجتمعات، لا نتشار الرحل الواسع . مما يصعب معه توفير الخدمات لهم ، وأهمها التعليم ، وتعسر أحكام الادارة عليهم محلياً واقليمياً ، كذلك اهدارهم للموارد الطبيعية بممارستهم نظم استغلال انتقائية ، ولحميتهم القبلية وترفيعها فوق التوجهات القومية ، واخيراً تخلف الحياة البدوية وبربريتها. وفي الحقيقة كل هذه الادعاءات يمكن أن يرد عليها.

ولان الفكرة وجدت دفعاً في السياسات القومية ، لدى عدد من الأمم التي بها مجتمعات بدوية ، اهتمت الأمم المتحدة بالمسألة من وجهة مخالفة ، بالنظر للبدو كمجموعات لها خصوصيتها ، ويتطلب معالجة اوضاعها سياسات خاصة ، فتبنت اتفاقية في هذا الخصوص ، عرفت بالاتفاقية ١٠٧.

٣-٢ : الاتفاقية (١٠٧) :

نصوص الاتفاقية .

من الأمم المتحدة (تحت منظمة العمل الدولية).

تهتم الأتفاقية بحماية وإدماج السكان المحليين من القبليين وشبه القبليين.

تاريخ سريان المفعول : ٢ يونيو ١٩٥٩.

(ملحوظة : تتعرض للاتفاقية في شكل مختصر في بعض اجزائها)

الجزء الأول : السياسات

مادة (١)

١)تنطبق هذه الاتفاقية على :

أ) الأفراد القبليين وشبه القبليين الذين تتدنى اوضاعهمالاجتماعية و الاقتصادية عن غيرهم فى مجتمعهم القومى ، و أن تتميتهم محكومة كلها أو جزء منها باوضاعهم ، أو بقوانين او لوائح خاصة بهم.

مادة (٢)

١) ستكون الحكومات المسؤول الاول عن القيام باجراء منسق ومنظم لحماية السكان المعنيين وإدماجهم فى الحياة فى بلادهم.

٢) هذه الأجراءات تتضمن معايير ل:

أ) تمكين السكان المذكورين من الاستفادة من الحقوق و الفرص التى تمنحها لهم القوانين و اللوائح القومية متلهم مثل بقية عناصر السكان.

ب) رعاية وترقية التطورات الأجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لهؤلاء السكان ورفع مستوى معيشتهم.

ج) تعزيز فرص الدمج القومى ، لاستبعاد معايير الميل تجاه الاستيعاب غير الحقيقى للسكان.

٣) أن الهدف الاول لكل هذه الاجراءات هو تعزيز كرامة الفرد وتحقيق فائدته وتأكيد مبادراته.

٤) استبعاد استخدام الموارد للاجبار كوسيلة للاندماج بدمج هؤلاء السكان فى المجتمع.

مادة (٣)

١) لفترات طويلة منعت هؤلاء السكان ظروفهم الأجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من التمتع بفوائد القوانين العامة للبلاد التى ينتمون اليها خاصة المعايير التى تطبق لحماية المؤسسات و الاشخاص و الممتلكات و التى تنظم العمل.

٣) التمتع بالحقوق العامة للمواطنة دون تمييز فى المعايير الخاصة بالحماية..

مادة (٤)

عند تطبيق بنود هذه الاتفاقية المتعلقة بالدمج فى المجتمعات المعنية تؤخذ فى الاعتبار القيم الثقافية و الدينية ونظم الرقابة الاجتماعية الموجودة وسط هؤلاء السكان وطبيعة المشاكل التى تواجههم كمجموعة وكافراد عندما يتعرضون لتغيير اجتماعى و أقتصادى.

مادة (٥)

عند تطبيق بنود هذه الاتفاقية المتعلقة بالدمج فى المجتمعات المعنية ستقوم الحكومة ب :

أ) البحث فى تعاون هؤلاء الناس.

ب) السعى بكل الطرق الممكنة لتوفير الحريات المدنية وسط السكان ومشاركتهم فى مؤسسات فاعلة.

مادة (٦)

إن تحسين ظروف الحياة و العمل ومستوى التعليم لهؤلاء السكان المعنيين سيعطى اولوية قصوى فى خطط التنمية الاقتصادية الكلية فى مناطق هؤلاء السكان عن طريق تصميم مشروع خاص للتنمية الاقتصادية للمناطق المعنية لتحقيق هذه التحسينات.

مادة (٧)

يعطى الاعتبار لقوانينهم العرفية عند تطبيق الحقوق و الواجبات للسكان المعنيين

مادة (٨)

تطبيق القوانين العرفية فى التعامل مع الجريمة و المخالفة.

مادة (٩)

عدم املاً خدمة شخصية اجبارية مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر.

مادة (١٠)

حق الحصانة ضد الاعتقال غير القانونى مع اتخاذ الاجراءات القانونية للحماية الفاعلة .

الجزء (٢) الارض

مادة (١١)

سيتم تنظيم حق الملكية جماعية او فردية للسكان المعنيين فى الاراضى التى يسكنوها تقليديا.

مادة (١٢)

١) لايزال السكان المعنيين من أراضيهم التقليدية دون موافقتهم على أن يكون ذلك متماشيا مع القوانين و اللوائح القومية لاسباب تتصل بالامن القومى أو لمصلحة الاقتصاد القومى او لاسباب صحية تخص هؤلاء السكان.

٢) فى حالة اتخاذ معايير استثنائية للازالة يتم تزويدهم باراضى جيدة مماثلة لتلك التى كانوا يسكنونها ومناسبة للاحتياجات الحالية وللتطور المستقبلى حيث تحقق فرص العمل ، وفى حالة تفضيل السكان المعنيين التعويض بالمال ، يمنحوا فرص العمل مع التعويض بالمال.

مادة (١٣)

يجب مراعاة نقل الحقوق بموجب القانون العرفى.

مادة (١٤)

يضمن تطبيق برنامج قومى لتوزيع الأراضى توزيعاً عادلاً للسكان المعنيين بنفس المعاملة بما ينطبق على الشق القومى من المجتمع ومراعاة الاتى :

أ) امتلاك الأرض.

ب) توفير الوسائل المطلوبة لتنمية هذه الارض.

الجزء (٣) فرص العمل وشروطه

مادة (١٥)

١) ضمان الحماية الفاعلة الخاصة بالحصول على فرص العمل وشروطه.

٢) عمل كل شىء ممكن لمنع التمييز ضد العمال التابعين للسكان المعنيين.

الجزء (٤) تدريب مهنى ، صناعات يدوية وريفية

١) فى حالة أن يكون برنامج التدريب المهنى للتطبيق العام غير مناسب للاحتياجات الخاصة للشخص التابع للسكان المعنيين ستقوم الحكومة بتقديم تسهيلات تدريب لذلك الشخص.

٣) سيتم تطوير الاعمال اليدوية والصناعات الريفية بطريقة تحافظ على الارث الثقافى لهؤلاء السكان_____.

الجزء (٥) الامن الاجتماعى والصحة

مادة (١٩)

سيتم تحديد مشاريع الامن الاجتماعى الموجودة تدريجياً أينما كانت تطبيقها ممكنا لتغطية كل السكان المعنيين.

مادة (٢٠)

١) ستتحمل الحكومة مسؤولية توفير خدمات صحية كافية.

٢) يؤسس تنظيم هذه الخدمات على الدراسات التي تراعي الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للسكان المعنيين.

٣) سيتم مراعاة تطوير هذه الخدمات حسب معايير التطور الاجتماعي و الاقتصادي للقطر .

الجزء (٦) التعليم و الاتصال

سيتم تطبيق المعايير التي تتضمن حصول افراد السكان المعنيين على فرص التعليم على كل المستويات بالتساوي مع بقية المجتمع القومي.

١) برنامج التعليم : سيتم تنفيذ البرامج التعليمية للسكان المعنيين بالوسائل و الاساليب التي تتماشى مع المرحلة التي وصل اليها السكان المعنيون في عملية الدمج الاجتماعي ، الاقتصادي و الثقافي في المجتمع القومي.

مادة (٢٣)

١) سيتم تعليم اطفال السكان المعنيين حتى مرحلة تعلم القراءة و الكتابة بلغتهم الأصلية وإن لم يكن ذلك ممكن بلغة المجموعة التي ينتمون اليها في المجتمع.

٢) ـــــــ انتقال تدريجي من اللغة الام الى اللغة القومية.

٣) الاحتفاظ باللغة الام او اللغة العامية.

مادة (٢٤)

سيكون توصيل التعليم العام و المهارات التي تساعد الاطفال ليصبحوا مندمجين في المجتمع القومي هدف تعليم الاساس للسكان المعنيين.

مادة (٢٥)

ستطبق المعايير التعليمية بقياس مع شرائح أخرى من المجتمع القومي خاصة تلك التي لها اتصال مباشر مع السكان المعنيين لازالة اي اجحاف على هؤلاء السكان.

مادة (٢٦)

١) ـــــــ تبني الحكومة معيير تعرف السكان المعنيين بحقوقهم و واجباتهم.

٢) ـــــــ إن كان ضروريا ، عبر الترجمة و وسائل الاتصال ، ايصال هذه المعايير للسكان بلغاتهم.

الجزء (٧) الإدارة

مادة (٢٧)

١) ستكون الحكومة مسؤولة عن الأمور التي تشملها هذه الاتفاقية ، و أن توجد الجهات التي ستدير البرامج التي تتضمنها.

٢) تتضمن البرامج الآتي :

أ) تخطيط وتنسيق وتنفيذ معايير التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للسكان المعنيين.

ب)اقتراح القوانين و المعايير للصياغة بواسطة الجهات ذات الكفاءة.

الجزء (٩) شروط عامة

المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ مصاحبة للإجراءات الخاصة بتطبيق الاتفاقية.

٣-٣ : أهداف التنمية للأقلية الثالثة:

مع التقدم في معالجات مشاكل الدول النامية ، ومن ذلك التركيز على الشرائح الفقيرة ، وفرت أهداف التنمية للألفية الثالثة ، اطاراً اضافيا لبسيط فلسفة الاهتمام بالتنمية المكانية. ولان هذه تطول الرحل ، اذ يشكلون جزءاً مقدراً من الشرائح الفقيرة في القطر ، رأينا ايرادها لتقوية تبني معالجات خاصة لهذا القطاع:

الهدف الاول: القضاء على الفقر والجوع

الغاية (١) أزالة الفقر الحاد من نصف السكان الذين يقل دخلهم عن دولار ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

الغاية (٢) أزالة الفقر والجوع من نصف السكان الذين يعانون منهما ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

الهدف الثاني: تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي:

الغاية (٣) التأكد من أن كل الاطفال اولاد وبنات اينما كانوا على السواء اتمام دورة تامة من التعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٥.

الهدف الثالث: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المراة.

الغاية (٤) أزالة الفوارق بين النوع في تعليم الاساس والتعليم الثانوي ويستحسن بحلول ٢٠٠٥ ، وعلى كل مستويات التعليم وليس بعد ٢٠١٥.

الهدف الرابع: خفض وفيات الاطفال

الغاية (٥) خفض معدل وفيات الاطفال الرضع ووفيات الاطفال دون سن الخامسة الى الثلثين ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

الهدف الخامس: تحسين صحة الامومة.

الغاية (٦) خفض وفيات نسب الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الايدز والملاريا والامراض الاخرى.

الغاية (٧) خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والعمل على بدء انحساره.

الغاية (٨) خفض حالات الملاريا والامراض الرئيسية الاخرى والعمل على بدء انحسارها.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئة .

الغاية (٩) دمج مبادىء التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والعمل على تراجع فقدان الموارد البيئية.

الغاية (١٠) خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب آمنه ومستدامة الى النصف بحلول ٢٠١٥.

الغاية (١١) تحقيق تحسن ملموس في حياة الفقراء وسكان العشوائيات بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف الثامن: الشراكة العالمية في التنمية .

الغاية (١٢) العمل التعاوني يجب ان يهيء بيئة يمكن ان تتاح فيها لجميع السكان والبلدان فرصة لتحقيق امكاناتهم.

الغاية (١٣) فتح الاسواق امام الدول النامية، الغاء الديون، تقديم العون.

الغاية (١٤) الاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول المغلقة

الغاية (١٥) التعامل الشامل مع مشاكل الديون عن طريق معايير دول محلية.

الغاية (١٦) تطوير مجالات منتجة للشباب

الغاية(١٧)توفير الادوية الضرورية الرخيصة للدول النامية تمكين الحصول على الادوية المستطاعة.

الغاية (١٨) توفير التكنولوجيا خاصة في مجالي المعلومة والإتصال.

٣-٤: انجاز ضعيف في مجالي الاتفاقية واهداف الالفية.

نفترض أن الإتفاقية (١٠٧) قد أوصلت لكل الدول لاعضاء في الامم المتحدة للعمل بمقتضاها في معالجة قضايا الرحل ، ولترجمة موادها الى برامج عمل. ويبدو أنه في حالة السودان ، كما تعكس النتائج ، لم تعطى جوانب الشراكة فيها ، وما تطلبته من إعتراف بحقوق الرحل ، وتنظيمهم وتطوير كياناتهم وثقافاتهم ، اهتماما ملموساً وفق ما استهدفت الاتفاقية. فالذي حدث في

السودان، ما بين ١٩٥٩ وقت سريان الاتفاقية واليوم ، قد تجاوزات واضحة في مقتضيات الاتفاقية : استحواذ للاراضي الرعوية وتحويلها لاستثمارات زراعية مهولة ؛ طرد بقوانين مستحدثة الرعويين من هذه الأراضي ، عدم تعويضهم عنها أو إيجاد بدائل لهم ، وحتى في حالة مشروع حلفا الجديدة ، كان استيعاب بعض القبائل قد لمقتضيات سياسية ، وليس لاعمال روح الاتفاقية. حدث في الجوانب الأخرى بلا حرج : فلا خدمات ولا تعليم بقدر ملموس ، ولا تنمية لكياناتهم وموروثاتهم الثقافية . ونتج عن هذه التجاوزات الأوضاع الراهنة التي يعيشها الرحل.

وفيما يتصل بمدى التقدم في تطبيق غايات وأهداف الألفية الثالثة: نقف على محدودية ما انجز ، ما بين انعقاد القمة التي اعلنت فيها أهداف الألفية في ٢٠٠٠ واليوم. وقد اضعف من الانجاز في هذا الصدد عوامل منها : غياب الجهة الحكومية الموجهة التي تنسق بين جهود مختلف الجهات ذات الاختصاص ، ولتتابع مدى التقدم ، وضعف المعلومات الاحصائية وحالتها الارتباكية ، وضمن هذه ،المؤشرات القياسية ، واستمرار نمط التنمية المركزي ، والبطء في تنفيذ استراتيجيات ذات صلة كاستراتيجية محاربة الفقر . فإن كان هذا هو الحال على مستوى القطر ، ماذا نتوقع في الانجاز فيما يتصل بشريحة الرحل.

القسم الرابع

عرض ونقاش فكرة استقرار الرحل

٤-١ تأطير الفكرة :

في هذا الخضم من التناقضات ، ما بين اهتمام معلن في السياسات بالرحل ، وانحياز محدد نحو تطويرهم ظل استقرار الرحل براوح مكانه ، كحل يجد الترويج في الكثير من الاقطار ، بمساندة المخططين ، مع نماذج طبقت هنا وهناك ، وباقرارات أشارت الكثير من النقاش. وفي السودان عددنا نماذج فيما سبق من عرض. ويمكن أن نؤرخ للفكرة ، بالاهتمام الذي اولته وزارة الحكومات المحلية لاستقرار الرحل في بداية الستينات ، مقترح استقرار الامرار والشارين الذي عرضنا له. وتزامن مع ذلك ان تلقت الوزارة مساعدة من الصندوق الخاص للامم المتحدة (UN Special Fund) والذي صار فيما بعد برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) لأجل تأسيس إدارة لتنمية المجتمع (Community Development Department)

في تلك الحقبة ، كانت تنمية المجتمع فلسفة رائدة في العمل مع المجتمعات الريفية لاحسين ظروفها ، وجدت رواجاً في الاقطار الاسيوية ، والافريقية . ففي الفلبين مثلاً صنع "فرناندو ماركوس" الذي كان رئيسا للبلاد خلال فترة السبعينات وهو يثمن دور تنمية المجتمع كالية لمحاربة الشيوعية: *لن نتحول الناس الى ثوار ويأخذو جانب الشيوعيين ، اذ أحدثنا التنمية في مناطقهم من خلال برامج تنمية المجتمع*.

وفي نيجريا استحدثت وزارة لتنمية المجتمع في الستينات ضمن الهيكل الوزاري للدولة : أوكل لها تنفيذ التنمية الريفية . وفي السودان ، استجلب خبير باكستاني مقتدر من الباكستان ذات التجربة الواسعة في تنمية المجتمع ، لانشاء إدارة تنمية المجتمع بالحكومات المحلية. بعضنا قد يتذكر قيام مركز تعليم الكبار بشندى ، واكتساب العديد من معلمي المرحلة الابتدائية من وزارة التربية والتعليم ، ليتم تدريبهم ليصبحوا ضباط تنمية مجتمع ، وقد نتذكر ايضاً مركز تنمية المرأة بابو حليمه ، وكلاهما لا يزالا قائما يشيران الى تلك الحقبة.

تنمية المجتمع ، كفلسفة ومنهاج عمل ، هي الاقرب الى ترجمة روح الاتفاقية (١٠٧) الى برامج عمل. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا ، الى بعث جدي لهذه الفلسفة في المشروع الذي تعد الخطوات حاليا لتنفيذه بتمويل من البنك الدولي ، الذي سيعمل في عدد من المحليات. وتحت الإدارة التي تم انشاؤها في الحكومات المحلية ، جرى التقدم بمقترح لاستقرار الرحل في ١٩٦٤. والفكرة رائجة في الساحة، لاقت نقاشا واسعا في الدوائر التنفيذية والاكاديمية.

٤-٢ تقييم ناقد للفكرة :

من تقييمات الفكرة التي تستحق ايرادها ، الجلسة التي خصصت لذلك في المؤتمر الثالث عشر للجمعية الفلسفية السودانية – ديسمبر- ١٩٦٤ (وقعت في ١٩٦٥) . ناقشت الجلسة ورقة أساسية كتبت بصورة جماعية ، بواسطة كل من ط. أسد (T. Asad) و أ. كنسون (Ian Cunnison) و أ. ج. هلز (J.G. Hills) بعنوان : "تقييم ناقد ، لاستقرار الرحل في السودان". ونحن نوردها ، لان ثلاثتهم كانوا من اساتذة علم الاجتماع بجامعة الخرطوم في تلك الفترة ، ولانهم سبق لهم أن أجروا ابحاثهم الاكاديمية في قبائل رحل سودانية : طلال أسد عن الكوابيش ، وأيان كنسون عن المسيرية الحمر ، وأ. ج. هلز عن الهبانين وقد تركز تقييمهم النقدي في النقاط التالية :

أ) الاعتقاد السائد بان البداوة شيء سيىء ، يمكن اعتباره قيما مشتركاً بين الحكومات والمتعلمين وبعض المنظمات.

ب) لكن من اضعف الاعتراضات على الوجود البدوي ما هو مؤسس على الخلفيات الاقتصادية ، حيث أن معظم البدو يشغلون مساحات فقيرة في مواردها الطبيعية ، الا انهم من خلال مهاراتهم التي اكتسبوها ، قد نجحوا في استغلال

هذه المساحات ويساهمون بقدر كبير في الاقتصادات المحلية والقومية . وفي ظل أوضاعهم هذه ، فإن تطوير موارد هذه المناطق ، لأغراض غير الرعي ، يحتاج إلى رؤوس أموال أكبرة كما كان الحال في مشروع الجزيرة.

- انصالا بهذه النقطة ناقش دار بين السير دوقلاس نيوبولد ، مندوب مندوبية كردفان ١٩٣٢-١٩٣٨، والسير علي المرغني ، باظر عموم الكابليز ما يلي : "سأل الشيخ بحزن ، هل نحن محكوم أن نظل بدو رحل؟ إن بلادنا لا تنتج شيئا ، ونحن نعيش معتمدين على الماء. فأجابه السير د. نيوبولد : نعم أنتم حقا تعيشون على بيئتكم ، وعلى القوانين التي تحكم أوضاعكم الاقتصادية وتنظيمكم الاجتماعي"

ج) لكن كل الرحل لا يشغلون أراضي فقيرة. فالبقارة مثلاً يشغلون أراضي تهيء النوع من الاستقرار ، إلا أن أعمار هذه الأراضي بقيام استيطان عليها ، وأمكانية ممارستهم لنشاطات لم يعتادوا عليها وتفشي البطالة وسطهم أمور تحتاج للبحث.

د) تفود المقارنة أعلاه ، إلى أن الاستقرار يختلف من مكان لآخر ، فبينما قد يكون ذو جدوى مع مجموعات تعتمد على مراعي فقيرة ، كمجموعات الرحل ، تشبه الرحل في الأوضاع السابقة لقيام مشروع الجزيرة ، لا يكون مؤاتيا تحت ظروف مراعي غنية ، إذ يضعف الحافز الاقتصادي بما يجذب نحو الاستقرار.

هـ) إن الاستقرار في حد ذاته ، لا يعتبر مكسبا للرحل حتى في وجود الحافز الاقتصادي . إذ تقوم حياة الرحل على نظام القرابة ذات المكتسبات اجتماعية على باقيهم. وبما أن الاستقرار المخطط يصحبه خفض في ملكية الحيوان قد يؤدي التغيير بالرحل أن يعتبروه تدخلا في حياتهم الاجتماعية.

و) يبدو أن الذين يخططون لاستقرار الرحل قد رأيوا أولياتهم خطأ. إذ يجب أن نسأل أنفسنا : كيف يستقر الرحل ؟ ولكن من الأحرى أن نسأل : ماهي أفضل الطرق لادماج الرحل في حياة الأمة؟ لمصلحة الرحل أنفسهم ولمصلحة الأمة.

ز) مع ما طرح أعلاه ، يظل الاستقرار خياراً أينما تتناسب الظروف ، مع خيارات الدمج ، بما تمليه الأخيرة من اجراءات تطويرية ، يكون في صلبها استجابة الرحل للتغيير ، وما يحسونه من فائدة فيه.

٤-٣: ردود فعل مشابهة من سمنار عقد بشيراز/ايران ١٩٧٤:

تم تنظيم سمنار بشيراز في ايران في ١٩٧٤ ، بواسطة منظمة الصحة العالمية، عن " المشاكل الصحية للبدو" بمشاركة معظم دول الشرق الاوسط. (وكان أن حضره أحد المستشارين لهذه الدراسة - بروفسير محمد عثمان الصمائي - الذي أوكل له دور المقرر للسمنار). وبما أن موضوع الصحة كان الهدف الأساسي للسمنار ، إلا أنه عولج في اطار محاور أخرى من حياة البدو. ومن وجهة نظر المشاركين والمساهمات القيمة التي أدلوا بها ، سنقوم بايراد النقاط التالية ، والتي جرى النقاش حولها فيما اتصل باستقرار الرحل ، وبدائل الدمج التي اقترحت على ضوء ما جاء تحت التقييم النقدي السابق.

أ) هنالك ميل تاريخي تجاه استقرار الرحل ، لكن يجب أن تضع الحكومات والمهتمين بشؤون البدو في الاعتبار ، بدائل أخرى وسلبيات عملية الاستقرار . ويجب ملاحظة أن الاستقرار ليس دائما هو الحل الامثل ، فمن الحلول تحسين ظروف عيش البدو في اماكن تواجدهم وتحت أطر هم الثقافية.

ب) الاستقرار يعني التحول من منتجين بدويين للماشية ، الى سكان قرى ومزارعين. وفي هذا السياق ، يجب أن نتذكر ان الزراعة نفسها قد مرت بفترات ازمات مما ، جعل بعض الدول تعاني من نقص في الحبوب ، وفي أحوال أخرى ، يصعب أن المزارعين لهم دخل اقل من مستويات انتاجهم. كما عانت بعض الدول مثل ايران (والسودان في الحقبة الاخيرة) تدفقاً في المجتمعات الصغيرة أو اختفائها ، بسبب حركة الجذب للمراكز الحضرية الصغيرة والكبيرة.

ج) وبدراسة كل المشاكل المتعلقة بالبداوة ، يبدو أن هنالك ثلاثة حلول يمكن الوقوف عندها : (١) ترك الرحل على حالهم ، (٢) اخضاعهم لاستقرار مخطط ، (٣) تطوير بداوة مرشدة تسعى لتحسين ظروفهم الاجتماعية داخل قبائلهم. وعند تبني أي من هذه الحلول ، لابد من أن نتذكر دوماً ، أن هنالك طاقات كبيرة عند السكان البدو ، غالبا لاتستحضر في مشاركتهم في إقتصاد المجتمع. فحاليا هم يساهمون في الدخل القومي ويمتلكون أو مسيطرون على مساحات رعوية كبيرة ، ذات قيمة مادية عالية ويملكون ملايين الرؤوس من الماشية كأصول مالية.

د) هذه الثروة المتعددة الجوانب ، تبرهن أن الرحل ، وتحت ظروف محسنة، يملكون الموارد الكامنة التي يمكن أن تدفع بدمجهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. والدمج المقترح سيقوم على ترشيد انتاج الماشية بتبني نظم تنقل اقتصادهم من الاعتماد على الاسرة الى اقتصاد مفتوح يؤسس على العمالة.

هـ) البداوة هي نتاج تغيرات وتكييفات ايكولوجية . وفي الكثير من الحالات ، أن المناطق التي يشغلها البدو يصعب استغلالها لنشاطات أخرى غير الرعي. لذا يكون البديل هو مساحات فارغة ، وهذا لاترغب فيه الحكومات. فالظروف الطبيعية التي تسببت في تطور البداوة اصلاً ، وظهور مجتمعات مترحلة ، مازالت قائمة.

و) يستوجب استقرار الرحل وجود أراضي زراعية مع كميات كافية من الامطار . وفي حالة عدم كفاية الأمطار ، فالامر يتطلب توفير ري صناعي كما الحال في المشاريع المروية. هذا جانب ، وجانب آخر أن الاراضي المطرية الصالحة للزراعة قد شغل جلها المزارعون الموجودون تقليديا في البلاد ، مع وجود مشاكل تتعلق بملكيات الأراضي في الكثير من الأماكن.

ز) نخلص ، الى أن خيار استقرار البدو ، إن قصد به استقرارهم على الزراعة ، سيكلف استثمارات مالية كبيرة ، لا تتناسب مع العائد الاقتصادي المرجو ، أضافة الى أن الدخل الذي تدره الماشية سينخفض ، وستكون دخولهم مساوية لسكان القرى ، خلافاً لما يساهمون به حاليا في الدخل القومي . لذا يجب أن لا يعطى تحويلهم الى مزارعين مساحة كبيرة في التعامل مع الرحل.

ح) هنالك اخيرا سؤال هام ، عما إذا كان الرحل يريدون أن يستمروا في ترحالهم أو انهم يريدون الاستقرار. ونتبعه سؤال : هل لدينا أي بيانات أو نتائج مسوحات في أي جزء من القطر ، تشير الى حالة قبيلة من وسط الرحل ، جاءت مطالبة بالاستقرار ؟ إذ في هذه الحالة سيكون الاستقرار ذا جدوى.

٤-٤: عوامل اجتماعية وثقافية يدفع بها الرحل:

في الختام ، وبخلاف الابعاد البيئية والاقتصادية التي جرت مناقشتها ، تدخل عوامل أخرى في الصورة لها وزنها ، وغالبا ما يغفلها المخططون المهمومون باحداث تغيرات حضارية ، وهم بحالة انفصامهم عن المجتمعات البدوية ، يجدون صعوبة في فهم تفكير البدو ، وبالتالي التواصل معهم.

أ) فالبدو يحبون حياتهم وارضهم ، ويشتركون في مفاهيم مثل : *وطني ولا ملىء بطني ... ، وقولوا الريحاني أراضيه واسعه وهواه فيه صحة ، وقشته طيبة ، فيها عافية للبهيمة ، وسمنته ذكية ... ، ونسوانا والاتفيا مايمرضوا ... واراضي الطين في الصعيد كلها مرض ، فيها الاستسقاء والقيم ، وفيها الوضع ، الواحد ان اكل مايشبع ... ، وبهيمتنا ان ربطوها تقطع ابدها وتجري ريح مع وقعة المطر ...، وبين توتونا ، ماقي قبيله صعيد بتقبلنا ، الاراضي كلها مسكونة*

والاسباب المذكورة اعلاه يتخوف البدو من الاستقرار ، وينظرون اليه بعين الشك ، لانه سيؤدي الى وضع يفقدون فيه حياتهم التي اعتادوها ومعها قيمهم ، كما القروي تجاه الحياة في المدينة لعدم القدرة على التأقلم.

ب) هم في اشعارهم وغناءهم ، يمجدون حياة البداوة ، لانهم فيها قريبين من الطبيعة الام بالنسبة لهم ، بما تضفيه عليهم من نقاء. ففي اكثر من حالة نجد فيهم ممن شيدوا منازل ثابته في القرى ، من ينتقلون الى الخلأ

لتعيش في خيمه على مسافة كيلو متر او اثنين تحت ظل الاشجار في موسم الخريف ليكونوا وسط الخضرة التي تأسر تفكيرهم. ومنهم من قال : *"ان حاجتنا بعض الذين يقولون باستقرارنا وصحبونا حتى ولو لمدة اسبوع خلال موسم الخريف ، واستمتعوا بحياتنا تلك ، لسكتوا عن مسألة استقرارنا"*.

ج) للمداولة ما تصاحبها من رومنسيات. فعند الكبابيش مثلا من يقول : *ماذا حقق الانسان في حياته ، ان لم يتذوق في فصل الخريف مع عروسه الجديدة ، وهي داخل شبريتها على ظهر جمل !!* في السعي لاستقرار الرحل يتجاهل المخططون كل هذه الانطباعات والاعتقادات وما يترسب عنها من قيم. ونحن نقول هذا ، يمكن أن تكون هناك مجموعات هامشية من الرحل تناسب اوضاعهم الاستقرار. وفي حالة تبنية كخيار يكون من الضروري توفير المعلومة عن مخرجاته ، الفوائد المتوقعة منه ، واشراك المجموعات المستهدفة في التخطيط له وتنفيذه.

القسم الخامس

ادماج الرحل

٥ ١ : في ضوء الدروس المستفادة :

تشير تجارب استقرار الرحل ، وبدأها بالاراضي المروية ، استمرار السياسات الزراعية التي ورثها القطر عن فترة الاستعمار ، والتي تجسدت في مشاريع كالجزيرة وطوكر والقاش ، وربطت بين اقتصاد السودان "التقليدي" واقتصاد عالمي " متقدم" من خلال التركيز على محصول نقدي واحد هو القطن ، استجابة لاحتياجات صناعة النسيج في المملكة المتحدة. ولهذا الغرض افرغت مساحات واسعة من اقتصادها التقليدي الذي كان ممارساً ، واختفت منها مجتمعات الرحل وشبه الرحل وحيواناتهم ، دون اعتبار للكيانات التي كانت قائمة وثقافاتها . ومثال الجزيرة هو ما سيجري للرحل إن حدث استقرار كبير على الزراعة. ومن وقتها ، من مائة سنة للوراء (اذا ارخنا باعادة مشروع دلوكر للعمل في ١٨٩٨) ، اصبح غير مسموح برعي الحيوان في " الاراضي الخضراء للمزرعة الحديثة الكبيرة التي قامت تحت إدارة واحدة في العالم". المعطيات والزمن يتغيران ، وقد فشلت كل الجهود لادخال الحيوان في دورة المحصول في الجزيرة والمشاريع الأخرى الشبيهة.

كذلك أدخلت الإدارة البريطانية ، الزراعة الالية في الأراضي المطرية في منتصف الاربعينات ، والتي توسعت فيما تبع من عهود واستحوذت على أراضي واسعة وغيرت من ملكيات الأراضي وكان من نتائجها المباشرة ، ابعاد الرحل من المساحات التي استثمرت ، وارسالهم لما بقي من غفار ليرتادوا أراضي جديدة ، ولم يبقى الكثير الغير مستخدم من مثل هذه الاراضي ، فتفاقمت المشاكل القبلية والصراعات . تقدر المساحات تحت التراكتور في حدود ٥٠ مليون فدان ، أراضي سوداء جرداء وقت الصيف ، لايرى الناظر فيها غير مواقع معسكرات العمال ، وما تعكسه من انتاجية متدنية ، مملوكة لشريحة من السكان محدودة ، وكان يمكن أن تستثمر بطريقة أفضل ، وأن تكون ماهولة بقرى ومحاصيل مطرية وقطعان حيوانات.

مرة أخرى رهن التفكير بنمط بالي ، صعب على المخططين الفكاك منه. ومع النشاط الزراعي المخطط ، جرى انتشار واسع للسكان انتجة الزيادة الطبيعية ، ومعه توسع في مساحات الزراعة التقليدية. وهذه التحولات التي صاحبتها استفحال دورات الجفاف والزيادة المستمرة في اعداد الحيوان ، جعلت الرحل يعيشون في اوضاع غير مستقرة واضطراب نتجت عنها الصراعات القبلية والسياسية الحاصلة والتي صعب احتوائها في الوقت الراهن ، كما الحال اليوم في دارفور وغيرها من اقاليم السودان. ومعالجاتها التي يدفع بها اليوم ، هي في اطار التركيبة القديمة التي تحتاج أن تهز بعنف.

في التسعينات ، دفع بسياسة السوق لتحقيق التنمية في البلاد بمعدلات أعلى ، وكان من توجهاتها الاستغلال الاقصى لمورد الثروة الحيوانية ، لزيادة العائد من العملات الاجنبية وباقل تكلفة. وكانت مساهمة الثروة الحيوانية غير مسبوقة في اجمالي الدخل القومي وصادرات السودان ، الشيء الذي يرهن على الدور التجاري الكامن لتنظام الرعوي. وانخرط الكثيرون من ملاك الحيوان ، متلهم مثل الجهات التقليدية العاملة في تجارة وتصدير الماشية ، ليرتادوا مناطق بعيدة واسواق جديدة ، واستطاعوا التعامل بنجاح مع الظروف الصعبة والرحلات الطويلة من مصادر الانتاج الى الاسواق. ان في هذه التجربة اشارة ، الى أن "العولمة الجارية والتجارة ستقوى عند الرحل من خيار ربط اقتصادهم المحلي بالاقتصاد العالمي ، مما يتطلب على المدى القريب احداث تغيير في انظمة الانتاج ، لتستجيب الى متطلبات الجودة. كما سيتغير النهج التقليدي في التسويق ، من الإمداد الموسمي الى الإمداد المستمر . ومقابلة هذه الضرورات يعني بتطوير النظم الرعوية السائدة بتربية سلالات لانتاج اللحوم والإلبان تنافس في السوق ، بادخال انظمة المزارع الرعوية في البلاد بصورة عامة.

أن النتيجة النهائية في التمسك بالانماط الزراعية السائدة ، ستفشل في تحقيق إهداف الانتاج المحصولي المرجو ، بسبب السياسات المتبعة والإدارات الضعيفة ، ونظراً الى أن المزارعين المشاركين في عملية الانتاج الزراعي ، هم اصلاً خرجوا من صلب المجتمعات الرعوية ، وما زالو متمسكين باقتصاد الحيوان. فالاحرى التفكير في قيام مشاريع مختلطة ، زراعية - حيوانية ، تدمج الحيوان في أنظمة محاصيلها ، كما الحال في الزراعة التقليدية ، على تمويل مساعد ودعم متخصص ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفنيا. على أن تصبح هذه نماذج مبتكرة ، لانتاج وتسويق الماشية والمحاصيل ، تنمي الزراعة والرعي ، وتحافظ على الأرث المؤسسي الرعوي. ويمكن أن يسمح بالزراعة التجارية على مساحات لوسع ، لكن ليس على حساب الاعداد الكبيرة من الرعويين.

٥-٢: أساسيات الدمج :

كما ناقشنا من قبل نعني بالدمج أو الادماج - الارتقاء بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرحل تحت المحتويات الجغرافية التي يعيشون فيها (الحيزات المكانية) والأطر الثقافية التي تحكم حياتهم. وهو المنهاج الذي توصي به هذه الدراسة ، بدلا عن الاستقرار ، وفي داخله يمكن أن نستوعب فكرة الاستقرار متى ما كان ذلك ضروريا . يرتكز الادماج على التدخل لتغيير نظام الترحال كطريقة للحياة ، مع ابقاء الحيوان والمراعي كوسيلة لمعاش واقتصاد الأسر. وهذا يستلزم تطبيق حزم تخطيطية متدرجة تعالج :

أ) الابعاد الأنسانية للمداوة ، في مجالات تحسين المأوى وتوفير الخدمات الانسانية من تعليم وصحة وامداد مياه وتنظيم ذاتي للمجتمعات لتعزيز مشاركتها في قيادة مستقبلها. وسيكون دور الحكومة هنا ، التخطيط معهم وليس التخطيط لهم.

ب) تأمين الارض لهم ، تحت نظم ملكيات ثابته ، وتحسين المراعي ، وتوفير الخدمات البيطرية ومياه الشرب للحيوان وتحسين السلالات ، وتأمين اوضاعهم ، واستحداث نظم تسويق منحازة اليهم.

وقد وضعنا (أ) على (ب) عن قصد لتأكيد اهميتها لانها دوما مهملة - اهتداء بالاتفاقية ١٠٧ . ومن خلال تطبيق هذه الحزم ، يأمل أن يتحقق دمج الرحل في الاستراتيجيات والسياسات القومية لتنمية الامة.

٥-٣: ثلاثة حالات لامثلة دمج :

فورد ادناه ، ثلاثة حالات للتدليل على امكانية تبني منهاج الدمج :

٥-٣-١: الحالة (أ) الاتحاد السوفيتي :

ساهم الاتحاد السوفيتي بتجربة في هذا المجال. فمن شرح ل : م. ج. ليفن ر ل. ب. بوتابوف في كتابهم " بدو سيبريا" ، تحدثا عن الفترة التي اعقبت الثورة الروسية ، حيث قامت مشروعات جماعية عديدة لتحسين حياة البدو. كان الهدف من هذه المشاريع هو ربط الاقتصاد البدوي التقليدي بانظمة الاقتصاد السوفيتي الحديثة ، من خلال انتقال حذر ، وسائله الاتي :

أ) في مجال الادارة ، اعادة تشكيل المؤسسات القبلية التقليدية وتذويبها في النظام القومي.

ب) في الاقتصاد ، تمت اعادة تنظيم الثروة الحيوانية التي تملكها القبائل في مزارع جماعية ، ودمجها في الانتاج الحيواني لكل البلاد.

ج) وبالنسبة للتطور الثقافي ، فقد هيء المجال لتحولات ، شملت انشاء المدارس وتدريس اللغات المحلية ، وتطوير الفنون الشعبية والموسيقى.

د) وتبع ، تأسيس التعليم العلمي والفني ، وتركيز على المشاكل البيئية والاقتصادية والانتاجية ، وادى ذلك الى ظهور جيل من حملة الدكتوراه من ابناء القبائل في مجالات البيطرة والزراعة والهندسة ، صاروا موفرين لعمليات التنمية.

هـ) جرى تخطيط وتنظيم للمراعي الموسمية ، على أساس القدرات التحميلية واحتياجات المياه ، ودورات الرعي والامكانيات الزراعية المساعدة.

و) واتصالا بهذه التطورات ، تمت اقامة مستوطنات دائمة في أراضي المراعي الصيفية ، مما يطيل من فترة الرعي على هذه المراعي. وتحاول الشتاء بنقل الرعاة قطعانهم الى المراعي الشتوية ، تاركين الأسر وراءهم في المستوطنات الدائمة.

ز) في المستوطنات الدائمة قام البدو ببناء مساكنهم عبر التوجيه الحكومي مع الإنشاءات في مجال الخدمات ، مما عزز من قدرات المجتمعات بالتمتع بمزايا الحياة المستقرة.

يمكن ان يجادل البعض ، أن التطور الذي أحدث على المجتمعات البدوية التقليدية قد طبق بساطة النظام السوفيتي ، وقد تكون في ذلك صحة ، الا أن الهدف الكبير الذي امكن تحقيقه ، قد أدخل هذه المجتمعات في مسار التحول نحو حياة افضل.

٥-٣-٢: الحالة (٢) التعاونيات الرعوية في الجزائر :

طبقت الجزائر برنامجاً لتحسين حياة البدو خلال السبعينات ، تحت شعار " الثورة الرعوية". استهدف البرنامج إحداث تغييرات في حياة القبائل البدوية في القطر ، الذين يربون الضان ويسكنون المنطقة شبه الصحراوية ، ٢٠٠ ملم من الامطار ، على أطراف جبال الأطلس محاذيين الصحراء. وحركة هذه القبائل من الشرق الى الغرب على ملكيات فردية ومشتركة للاراضي على امتداد الحزام المذكور.

أ) أسس المشروع على تشجيع استيطان طوعي على الارض التي تملكها القبيلة ، مع هجرة موسمية الى الاراضي المشتركة مع القبائل الاخرى ، مع ترك الذين ليست لهم حاجزية الأستيطان يتابعون نهجهم القديم في الحركة.

ب) الهيكل التنظيمي الذي اختير لتطوير المستوطنات ، كان الجمعيات التعاونية الرعوية ، وأسس الاختيار لها على علاقة الدم ، عليه ، جاءت الجمعيات مختلفة في احجامها.

ج) تم اقرار الحجم ٢٢ نعجة كوحدة اقتصادية رعوية للأسرة ، توفر لها دخلاً كافياً لحياة معقولة. وتأسيسا على طاقة المرعى ، ضرب العدد ٢٢ في عدد اعضاء الجمعية للوصول الى مساحة المزرعة الرعوية لكل جمعية والتي سورت بالسلك الشائك.

د) بسبب هامشية المراعي بهذا الحزام وتكرار حدوث الجفافات ، خصصت أراضي مساوية للاراضي التي تستخدمها الجمعية سنويا ، كخوط لأي طارىء قد يحدث.

هـ) تضمنت نشاطات تطوير الجمعيات : تحسين المراعي، عبر التوسع في زراعة انواع محلية منتخبة من الحشائش وإدخال انواع جديدة ، زراعة اشجار وأحزمة واقية للتقليل من التصحر ، تحسين سلالات الضان ، توفير الخدمات البيطرية ، توفير الماء ، إمكان اسر الجمعيات التعاونية ، انشاء خلوة وطاحونة بكل جمعية ، مكتب لأدارة الجمعية ، توفير الاعتمادات المالية للتسيير ، تنظيم الصناعات الصغيرة في مجالات كالاجبان ، جز الاصواف ومعاملتها ، الصناعات اليدوية ، تسويق الضان ومجالات أخرى مرتبطة بالانتاج. كل هذه النشاطات يتم تعزيزها بتدريب أعضاء الجمعيات باكسابهم المهارات اللازمة ، وعلى اشكال الأدارة المطلوبة.

و) ما ذكر باعلاه ، كان على مستوى الجمعية الواحدة ، اما على مستوى المشروع ، فقد تم توفير خدمات ذات مستوى أعلى لكل مجموعة من الجمعيات ، تدار من مركز فرعي به مدرسة ابتدائية ووحدة صحية ، تحت إدارة لجنة ممثلة فيها الجمعيات المنضوية تحت الفرع. وعلى المستوى الكلي ، إدارة المشروع بمقدرات اكبر لتحريك كل هذه النشاطات.

٥-٣-٣ : الحالة (٣) منغوليا :

أ) تعتبر منغوليا بلد مغلق يسكنه ٢٦ مليون نسمة. طقسها قاسي ، اذ تعد ضمن البلدان ذات درجات الحرارة القصوى في العالم ، باردة جداً في الشتاء وحار جداً في الصيف .!

ب) تمثل الثروة الحيوانية المورد الرئيسي للاقتصاد ، مع بعض الزراعة . ويعتبر الرعي حرفة ثلث سكان القطر ، وانتاجه يعطي ثلث اجمالي الدخل القومي ، وربع صادرات البلاد.

ج) معظم الرعاة المنغوليين يعتمدون على الماشية في عيشهم ، إذ يحصلون منها على الجزء الاكبر من غذائهم من اللحوم ومنتجات الالبان ، ويستخدمون الصوف والشعر والجلود للأغراض المنزلية ، ويحرقون روثها للوقود ، ويبيعون أو يقايضون حيواناتهم ومنتجاتها للحصول على النقود أو البضائع ، كما يستخدمون الجمال والخيول والأبقار للنقل وسحب الاثقال.

د) على الرغم من أهمية الثروة الحيوانية ، الا أن انظمة الانتاج الرعوي تعرضت في السنوات الأخيرة الى تغيرات واسعة ، لاسباب بيئية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية.

هـ) على نهج شبيه للأنموذج السوفيتي ، الذي سبق استعراضه ، حدث نوع من حزم الدمج في انظمة انتاج الماشية ، بهدف تحسين الظروف داخل السياق القبلي. لكن التغييرات في الاستراتيجيات التي كانت مطبقة قبل التحول الى اقتصاد السوق ، ادت الى انهيار التحولات التي أحدثت في الاقتصاد الرعوي. ومن اهمها ، الآليات التي كانت قائمة على المؤسسات القبلية وعلى الدعم الاشتراكي من قبل الدولة.

و) فمن الاثار التي نتجت الانتقال لاقتصاد السوق ، الاسراع بخصخصة ملكية الماشية وحل المزارع الحكومية والجماعية ، مما جعل الحكومة في حل من تقديم دعومات كانت سارية. فانهارت نتيجة لذلك الخدمات البيطرية وصيانة الابار للشرب الماشية وكل الخدمات الاخرى الشبيهة ، كذلك الاسواق الرعوية مما زاد من التعامل بالمقايضة. وفي الجانب الاجتماعي تعثرت الخدمات التعليمية والصحية واصبح على الرعاة أن يتحملوا المخاطر التي ترتبت عن التغيير من النظام الاشتراكي لاقتصاد السوق.

هذا المثال الأخير من منغوليا ، يؤكد أن احداث الدمج الذي نوصي به الدراسة يتطلب أن يأتي مبرمجاً ، تقوده وترعاه الدولة ، الى أن يقوى ليحقق الغايات المرجوة منه. وبما أن حالة الرحل في السودان تعكس تعاملهم باقتصاد السوق ، فلا نخوف من أن تتعرض الجهود التطويرية التي ستبذل الى عراقيل كما جرى في منغوليا. ونعتقد أن في التجربة الجزائرية الكثير الذي يمكن أن يؤخذ به.

٥-٤: الحاجة الى منهاج تخطيطي :

في مساندتنا لمقترح الدمج ، نحتاج الى صياغة منهج تنظيمي ، يترجم هذا المفهوم الى اجراءات تنفيذية. ومن الامثلة الثلاثة التي استعرضناها ، هنالك اساسيات أولية الغاية اللازمة ، بدايتها في فهم الظروف البيئية التي تعمل في اطارها مجتمعات الرحل. ومن هذه الظروف ، التواجد المكاني للرحل على الأرض والذي يحكم سلوكهم الترحلي حيث المراعي التي يرتادونها والمأوى المؤقتة التي يقيمونها ، والاسواق التي يصلونها. وتتكرار هجراتهم الموسمية ، تشكل هذه الامتدادات الارضية وحدات جغرافية متصلة ، تمتد من نقطة في مكان ومبقات محددين ، لتنتهي في مكان ومبقات آخرين. وهذه النطاقات الجغرافية تمثل الارضيات التي ستجرى عليها اعمال التخطيط لادماج الرحل ، حالتها في ذلك كحالة أي تمرين في التخطيط المدني ، يمر عبر المراحل التالية :

- جغرافية المكان.
- الأوضاع الحالية
- تحديد المشاكل.

تحليل المشاكل.

صياغة السياسات.

- اعداد البرامج في اطار السياسات.

اعمال التصميمات المصاحبة للبرامج.

تجهيز الخطة.

تنفيذ الخطة.

- التقييمات الاسترجاعية.

- ادخال التغييرات المطلوبة على الخطة.

القسم السادس

التغيرات الجارية وسط الرحل وتوصيات

٦-١: حصر هذه التغيرات:

هنالك تغيرات جارية تلقائيا وسط الرحل تسند على التوجه نحو الدمج، وفيما يلي سنحاول استقصاءها للأستنارة بها في جهود التخطيط المستقبلي:

أ) **تنظيم حقوق ملكية الاراضي والرعي** : كان الاساس مع استمراريته ، تنظيم حقوق ملكية الارض ، واستخدامها عبر الملكيات القبلية وإعمال الاعراف. ومع التغيرات الكثيرة والتعقيدات التي حدثت في موضوع الاراضي ، نمى وعي وسط الرعويين نحو الحاجة الى تخطيطها وتنظيم استخدامتها ، ومراجعة وتطوير القوانين المتصلة بذلك. وهذه وجدت استجابة في السياسات الحكومية، مع خطوات اتخذت لتحريك بعضها، مثل مسح اراضي المراعي وتحديد المسارات، وهي جهود جعلت الرحل يعملون مع الحكومة بصورة لصيقة.

ب) **تمثيل الرحل**: كان تمثيلهم الى وقت قريب عبر زعاماتهم القبلية، وهي ما تزال تقوم بهذا الدور خاصة في المسائل المحلية. وبيد انه منذ منتصف الستينات صار هنالك دوراً متنامياً للصفوة من متعلمي القبائل، والتي نجح العديد منها في تشكيل اتحادات للرعاة، اصبح لها وزنها التنظيمي والسياسي على المستويين المحلي والقومي ، وقد تلعب دوراً فاعلاً في تطوير التخطيط المستقبلي نحو الدمج.

ج) **اليات قابلة للتطوير لحل النزاعات**: لعب النظام القبلي، ممثلاً في الإدارة الاهلية، ومؤخراً اتحادات الرعاة ، أدواراً محسوسة كاليات فاعلة في حل النزاعات، من خلال تطبيق وسائلهم القبلية في التصدي للصراعات والمشاكل الناتجة عنها، عن طريق المؤتمرات، مجالس الجودية، دفع أموال الدبات وما الى ذلك. وهي اليات تمثل أرضية قابلة للتطوير عبر التقنين والأعتراف بها واحترام وتطبيق قراراتها.

د) **دمج أنماط الاستقرار التلقائي** : حدثت انماط من الأستقرار وسط الكثير التلقائي من القبائل ، نتيجة التغيرات الداخلية التي تعرضت لها النظم الرعوية. فمنذ الخمسينات نجد أن الكبابيش مثلاً ، قد فصلوا بين التطيسم ومكان سكن الأسرة، وهي مرحلة قد دخلت فيها الكثير من القبائل : الهواوير بوادي السدم ، الزيادية بشمال دارفور ، الحوازمة بجنوب كردفان ، وعلى ذلك قس بالنسبة للقبائل الأخرى. ومن القوى الباعثة للتغيير، الميل نحو الاستقرار، انبساط الامن، توافر المياه، الاخذ بالتعليم، استخدام الرعاة الأجراء وغير ذلك. ودليل وارد هنا، يتمثل في قيادات اتحادات الرعاة، اذ من بينهم عدد كبير سكان مدن، لكنهم لا يزالون رعاة يملكون قطعان تتحرك في مراعي بعيدة، يديرونها بنظام التحكم عن بعد.

د..) **ظهور المربي / المتاجر**: تحده وسط النظامين – للإبالة والإقارة – وهو يحتفظ تقليديا بقطيعه / قطعانه، وفي نفس الوقت يشتري من الآخرين ويربي للسوق – وفي العديد من القبائل هناك أفراد مقتدرون ماليا يعملون بهذا النظام ، يشترون من صغار المربيين ويحتفظون بالاعداد التي يشترونها ، مستفيدين من مراعي الخريف ، ليبيعونها في موسم الذرت عندما تكون الاسعار مجزية.

و) **معرفة السوق ومعاملاته**: أن التربية للسوق صارت ممارسة عادية وسط كل القبائل، وتطورت اكثر في تربية الضأن. اذ عمل معظم المربيين بنظام *لفصال* منذ الستينات، ومؤخراً التفرز في التطيع حسب متطلبات السوق ، مابين *السديس والربوب*. وبالمثل في تسويق الجمال وبناء *الشركة* للتصدير لمصر. كما هو الحال بالنسبة للثيران التي تسوق، إذ في حالات يوكل المربيين من يبيعهم من بأخذها للسوق ام درمان أو أسواق الجزيرة.

ز) **استخدام الاعلاف المزروعة والمصنعة** : مع الزيادة في اعداد الحيوان، والنقص في المراعي، وحدوث الجفاف ، والتربية الانتقائية الخ... ، زاد المربين من استخدامهم للأعلاف المزروعة والاغذية المصنعة. إذ يقوم الكثيرون منهم بالتحزين من الخريف للأستخدام في شهور الصيف الحرجة ، مع شراء مباشر من السوق لمنتجات كالامباز والذرة والردة. والتغير في نظم التربية اجاء آخرون الى جوانات للتكيف مع الظروف المستجدة ، كشراء بقايا المحاصيل من اصحاب الزراعات والمشاريع الزراعية، والتي كانت تعطى مجاناً في الماضي ، لكن بتحول أصحاب بعض المشاريع (منطقة القضارف) الى مربيين انفسهم ، بحفر الحفائر في مشاريعهم ، وللتنافس في الحصول عليها ، صارت لهذه المخلفات قيمة إقتصادية. وفي مناطق كالنيل الأبيض ، توفير الردة والذرة بواسطة أصحاب مصانع الحبنة ، لملاك الابقار الذين يحضرون البانهم اليهم على حساب قيمة اللبن.

ح) **ادخال سلالات محسنة:** استمرت ممارسة تقليدياً من خلال الإنتخاب المحلي من السلالات المتوفرة ، كحالة الانفسنا بهجنون أبقارهم بثيران من ماشية رفاعه الهوى. ومؤخراً التهجين بسلالات أجنبية ، كالفرزيان والذي صار له انتشاراً واسعاً في اجزاء كثيرة من القطر. وفي الخيول وهي ممارسة قديمة في دارفور مع وجود مركز حالياً بكبكابية.

ط) **ممارسة زراعة المحاصيل عبر هجراتهم السنوية:**

أخذ شكل نظام ملازم عند معظم الرحل ، حتى عند البجا في اودبتهم الفقيرة. والدافع لها تأمين الغلة لغذاء الأسرة. وقد تأخذ شكل نشاط تجاري تحت ظروف بيئية مواتية ، كزراعة القطن بواسطة البقارة في جنوب دار فور . وفي الفترة الاخيرة ممارسة أفراد من كنانه ورفاعه الهوى وفلاته من قبائل النيل الأزرق ، والشكرية في البطانة ،الزراعة الالية ، مستخدمين التركتورات.

ك) **استخدام وسائل ميكانيكية في الحركة** : كانوا ومازال معظمهم يستخدمون الحيوان في تنقلهم ، الجمل عند الابالة ، والثور عند البقارة. وقد اخذ المسيرية باستخدام اللواري في نقل الأسر وتوابعها من الحاجيات في الرحلة الى البحر -- مراعي الصيف – قبل حقبتين من الزمان. ومؤخراً قبائل النيل الازرق ، باستخدام التراكتور في رحلة الصيف ، محملين على التركة بيوتهم وصغار الحيوانات وحجياتهم الأخرى الضباحية. وقبل ثلاثة حقب تقريبا ، شراء الماء من أصحاب اللواري لحاجة القطعان وهي بالمراعي، بواسطة قبائل كالكبابيش والحمر ، الكواهلة، من الذين يمضون فترة الصيف باواسط كردفان شمال الخوي مثلاً. وعند الرشايدة بصورة واسعة . والهواوير والغديات بوادي المقدم مستخدمين البكاسي في نقل الضأن الى اماكن المراعي الغنية.

ل) **تصنيع منتجات القطيع** : يعتقد البعض من المهتمين بالشأن البدوي، أن البدو أقرب في التطور الى الصناعة اكثر من المجتمعات الزراعية. فهم معتادون على علاج حيواناتهم عندما تمرض ، ويصنعون الدائهم في منتجات، ويبيعون اللبن لسكان المدن ولمصانع الجبن (جنوب كردفان والنيل الابيض وحلفا الجديدة مثلاً) وصناعة الشمال (تقليديا، وفي مصنع ملبط بشمال دارفور ، وعلى غراره مصنع تنه بدار الكبابيش). وهنالك الاطنان من الاصواف والشعر على اجسام الجمال والضان والماعز ، لا يستفاد منها. ومن النساء ، ضمن مجتمعاتهم ، من اشتهرت باجادة تصنيع الجلود ، كنساء الزيادية بشمال دارفور ، ونساء البقارة على امتداد الحزام الذي يقطنونه، وصناعة الشمال والزعف ، كنساء بني جرار في شمال كردفان. وأن المستقبل واعد للارتقاء بهذه الصناعات والتوسع في انتاجها.

م) **جاهزيتهم للتعاون وقابليتهم للتغيير** : إن التقدم نحو حياة منظورة اكتسب زخما في زماننا هذا ، بسبب تيارات التغيير الكثيرة. لكن في حالات تعترضه عقبات ، من أهمها الوسائل الخاطئة وعدم كفاية الامكانيات المتاحة. وليس هناك استثناء في هذا بالنسبة للمجتمعات الرعوية ، أي كانت المرحلة التي هم فيها. كان دينكا منطقة مشروع قناة جونقلي جريئين في مناكفتهم حول إحداث التنمية : " *كلامكم في التنمية زي البتكلم في السكر* . نحن

ما صدقناه ، لاننا شعوبه تضوقه معاكمه . تشير هذه العبارات الى أن الرحل ، ومن تجارب سابقة يتجاوبون ايجابيا مع كل ما إستفادوا منه ، والامثلة كثيرة : مشروع تنمية غرب السافنا ، محليات كتم والمالحة وملسيط وكبكابية وطوكر وجوبا والرنك تحت برامج اوكسفام – المملكة المتحدة – (Oxfam, U.K.) لتنمية مجتمعات الرعى فى هذه المناطق وفى مشاريع التنمية المختارة والتى شملت مجموعات من الرحل، تحت برنامج الامم المتحدة الانمائى (لتنمية المناطق المختارة) (UNDP) : عد القرسان، ام كداده، أرياف الابيض، البطانة، أدنى نهر عطبره، ومشروع غابة العين تحت منظمة الساحل البريطانية (SOS) والذى عمل فى ٤١ قرية ووسط مجموعات الرحل التى تمر بمنطقة المشروع، وعمل منظمة أدرا (ADRA) وسط الهواوير والعديات بوادى المقدم، ومشروع ايفاد (IFAD) جنوب الروصيرص وسط عرب رفاعه الهوى. وامثلة التحارب وجاهزية الرحل للتعاون كثيرة إذا طبقت الوسائل الصحيحة ووفرت الامكانيات.

ن) مشاركتهم فى توفير الخدمات والصرف عليها:

فى امداد المياه : تملك / ايجار محطات المياه، الآبار المفتوحة والحفائر ، فى التعليم : توفير المدارس والداخليات واعاشة المدرسين، فى الصحة: اختيار المعاونين الصحيين من داخل المجتمع مع مقابلة مرتباتهم، تمويل وإدارة صناديق الدواء الدوار ، واختيار القابلات التقليديات للتدريب ودعمهم ، فى الخدمات البيطرية: المساعدة فى حملات التطعيم، اختيار المعاونين البيطريين من داخل المجتمع للتدريب ودعمهم ، وتمويل وإدارة صناديق الدواء الدوارة..

س) انفتاحهم على عوالم أخرى: تمارس اعداد متزايدة من رحال القبائل الرحل الهجرة لاسباب منها البحث عن فرص العمالة والدخول الناتجة عنها، فمنهم : الشرائح الفقيرة من يفقدون حيواناتهم ، فينتقلون بأسرهم او بدونها للمراكز الصغيرة أو المدن الكبرى بصورة مؤقتة أو دائمة. ومنهم القادرين ماليا الذين يهاجرون الى الدول النفطية بحثا عن العمل، وفى حالات تكون هجرة الفرد مشروعاً تموله جماعة من الأقارب فى مقابلة تكلفة السفر ، على أمل أن العائد المادى سينداح على الجميع وإن يكون فاتحة أمل لهجرة آخرين . (ياليبيا المال مو هولك ، وناس فازير مو زولك، الولد العارف دورك ، جابه سفنحه تكورك) إن هجرة الابناء اصبحت مؤخراً تؤثر بصورة ظاهرة على العمالة المطلوبة لرعاية القطيع ، لكن من زاوية أخرى ، فبها تحقيق لطموحات أفراد، وازنوا بينها وبين ربط المستقبل بالقطيع ، وفى الرعاة الإجراء بديل جاهز لسد نقص الأسرة من العمالة المطلوبة. اشتكى احد المزينين الاغنياء من قرية ام شجرة بالقرب من القضارف ، من أن كل اقرانه الكبار هاجروا الى السعودية .. : ماذا يعملون هناك؟ ... *أجراء – رعاوية لجمال السباق ... جمال او حملين ... فى حين أن ثروته من الحمال تعد بالعشرات ... الذين كان من الأفضل لهم أن يبقوا معه ويرعوا هذه الثروة... واختتم كلامه ، بان له ثلاثة زوجات ... وان تأكد له أن ابناءه من زوجة رابعة سيبقوا معه ليرعوا هذه الثروة سيتزوج الرابعة.* إن فى الهجرة ، برغم ما فيها من سلبيات ، انفتاح لعوالم واسعة ، يمكن أن تؤخذ منها الكثير من الايجابيات فى السعى نحو تحقيق الدمج المرجو .

٢-٦: بعض من المبادىء المرشدة :

كما علمنا كثيراً، فان تبنى سياسة دمج الرحل تبدو اكثر معقولية ومنطقية من الحديث عن استقرارهم ، إذ أن الاولى تجب فى داخلها الاستقرار متى ما كان ذلك ضروريا. وفى التغيرات الجارية بفور التحولات المأمولة التى تسهل من عمليات الدمج. اما العقبات المادية فتتصل فى تقديرنا : بنواقص التخطيط ، لذا سنحاول فيما يلى توضيح بعض المبادىء المرشدة التى يتطلب إيلاءها الأهتمام لجعل عملية الدمج فاعلة :

أ) **اعادة تأهيل مناطق الرحل** : بيئيا و إقتصاديا و اجتماعيا، لتحقيق استخدام اكفاء و اسلم للموارد، تعيش مجتمعات الرحل حاليا في بيئات متوترة: اعداد متزايدة من الحيوان على طاقات مراعي متناقصة ، تعمق كل يوم من العلاقة المضطربة بين الحيوان و المرعى، وتتجر تداعيتها على مزيد من تدهور المراعي وتفوق للحيوان وتحركات متزايدة للقطعان وتصل قمتها في الصراعات وتعقيداتها. أن الحكمة القديمة في مقدرة النظام الرعوي على استغلال موارد هامشية اصبحت تحت التساؤل : هل يمكن ذلك تحت الظروف الحالية ؟ المشكلة فاقت التعامل مع عنصر واحد كالمراعي، وتحتاج الى أعادة تأهيل بإسقاطات شاملة وتخطيط متكامل يأخذ في الاعتبار كل ابعاد المشكلة.

ب) **اشراك كل العناصر** : في صياغة السياسات وتصميم الخطط. عاب السياسات والخطط المنفذة على المستوى القومي والولائي عدم تأسيسها على شراكة فاعلة لذوي الاختصاص، تجمع مابين السياسين والتنفيذيين والمهنيين والرحل. عليه ، نجد أن ما أولي منها بالاهتمام جاء نتاجا قطاعيا ووقتيا ، لم تتوفر له الاستدامة. كما زاد من التباعد في المعالجات تهميش دور الباحثين والدارسين الشيء الذي نتج عنه ضآلة مساهماتهم ، إن وجدت ، في مجال التخطيط الريفي. ولهذه الأسباب فشلت معظم المشاريع التي جرى تنفيذها ولم تستمر. هذه الفجوة لابد من أن نواجه ، إن اردنا أن نعمل تخطيطاً اكثر كفاءة.

ج) **تأسيس جهاز مركزي لقيادة ادماج الرحل**: تمثيل للوزارات المركزية المعنية والولايات وكيانات الرحل والجهات البحثية والوكالات المانحة. فتضافر الجهود بهدف تنمية الرحل وبناء القدرات لمواجهة التحديات ، يجب أن يؤخذ بصورة جادة. فعطاء وزارات كالزراعة والغابات والثروة الحيوانية والوزارات الولائية الجامعة للنشاطين في الوقت الراهن ، نجده متصل بعنصر واحد من حياة الرحل ، هو الحيوان ، بالتعامل معه كسلعة يتم انتاجها باقل تكلفة. للمفارقة ، فكل الشرائح المنتجة في المجتمع لها أكثر من باب يمكن أن نطرقه ، ولكنا أن نتسأل هنا ، عن الأبواب التي يمكن أن يطرقها الرحل حاليا. وفي الوقت الذي لا تتفصم فيه ضرورات، كالمرعى والحيوان، نجد كل منهما تحت وزارة، وهذا لا يؤدي الى تنمية المجتمعات الرعوية. ولغياب الفلسفة الكلية، لم تعمل أي من الجهات تحت مظلة إدماج الرحل.. وقد صاحب هذه الهوة في التفكير ، نقص في المتخصصين في مجالات لا تقل أهمية عن العناية البيطرية وتنمية المراعي، المتسيدتين الساحة حاليا. من هي الجهات التي تعمل حاليا في الجوانب التنظيمية والاجتماعية والارشادية وبناء القدرات والمهارات وسط الرحل؟ كم مجمل ، لغياب المحتوى والشبكات الإيكالية الافقية والرأسية الربط مع الرحل.

أن خلاصة هذه الدراسة بناء على على عرض التجارب والدروس المستفادة، هو نظرة جديدة للقضية الرعوية. فالاستقرار لن يحقق تنمية الرحل، الا إن أردنا استقرار انسان بدون حيوان، وإن كان هذا هو المقصود يكون المطلوب شيء آخر. نحتاج الى ترقية فهمنا نحو الدمج، ويحتاج الى الالتزام نحو الرحل.

وكختام، نستعير العبارات التالية من حديث لسير دوقلاس نيوبولد، مدير مديرية كردفان في الثلاثينات وهو يؤسس للحكم المحلي :

> *" على كل حال ، ونحن هنا نحتاج الى مثل نقتدي ونتمسك بها. ومثل هي تحقيق سعادة لاعداد كبيرة من السكان، وجعل الاطفال يضحكون، وتأكيد الصداقة بين القبائل، وأن تعيش الأسر في أمان، وأن تنتج الثور الثمين والمحصول، ذو العائد الكبير ، مياه عذبة وفيرة، وان يعمل مفتشو المراكز والافندية بهمة، وأن لا يكون هناك تأخر أو أسرار ، وأن نعظم من ثقتنا في الشيخ وفي الله القدير ... وانني لمن أجامل احدا يقف في طريق تحقيق هذه الغايات او يسخر منها."*

كان ذلك سير دوقلاس نيوبولد ، وكانت في يده السلطة فهل نستطيع نحن العمل نحو تحقيق هذه الطموحات ؟